جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم: ل ع 60

إعداد الطالب:

عبد المنعم سرحاني

يوم:2022/../..

الإسْتِدْلَالُ النحوي عند ابن ولّاد(ت 332 ه) في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد

لجنة المناقشة:

عبد القادر رحيم	أ. مح أ	بسكرة	رئيسا
الأمين ملاوي	أ. د.	بسكرة	مشرفا ومقررا
باديس لهويمل	أ. مح أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

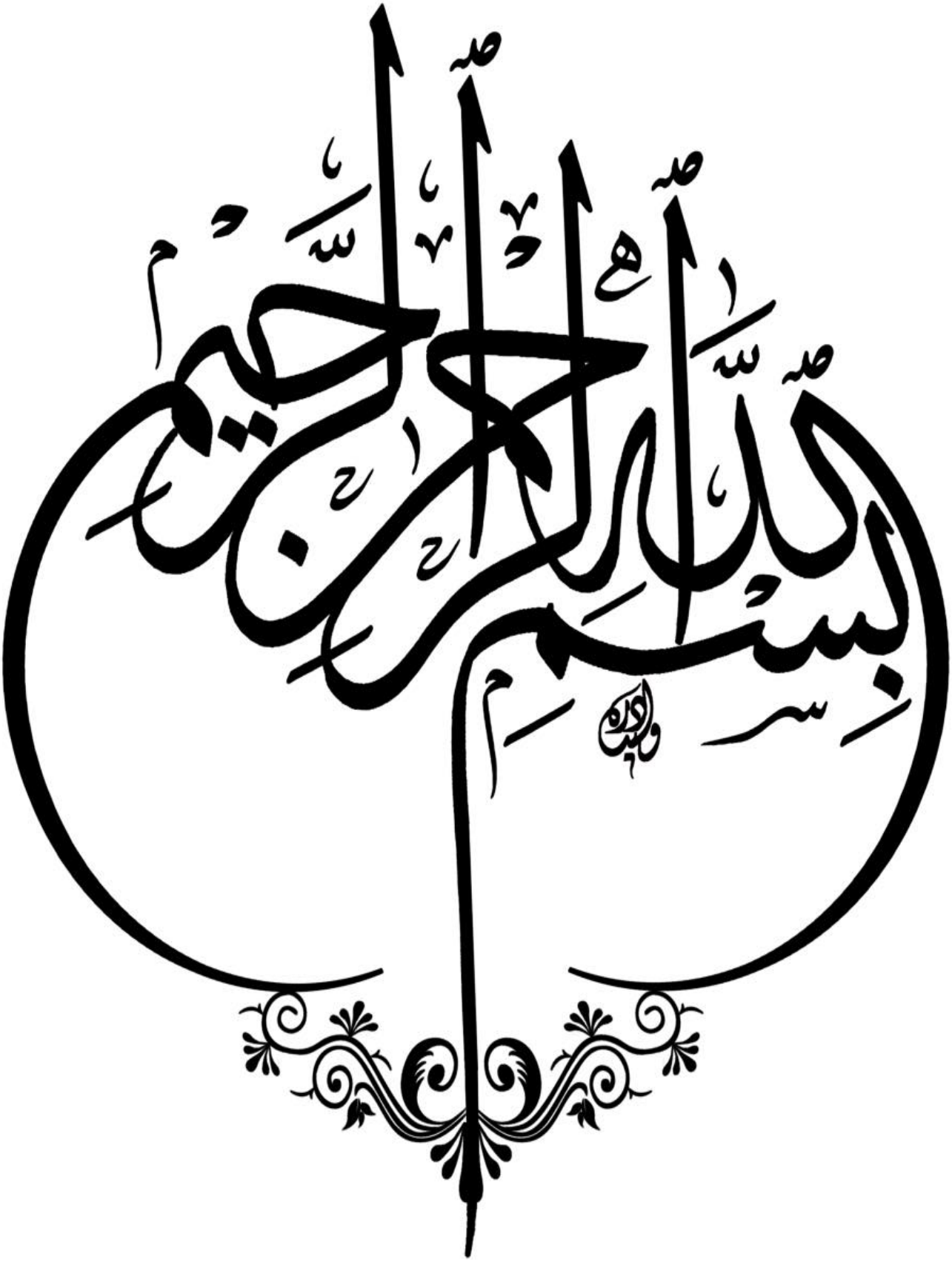
بسم الله الرحمن الرحيم

أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوۡ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنا ثُمَّ جَعَلۡنَا ٱلشَّمۡسَ عَلَيۡهِ دَلِيلا ٤٥

ثُمَّ قَبَضۡنَٰهُ إِلَيۡنَا قَبۡضا يَسِيرا ٤٦

شكر و عرفان

لسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله حمدا يدوم بدوام الأبد، والصلاة على النبي العربي، ثم لله الحمد على ما وفق إليه من تمام العمل.

كل الشكر على القبول بالإشراف على هذا الموضوع للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور الأمين ملاوي الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذا البحث وحظاه بالتوجيه والتقويم، ليخرج العمل في صورته النموذج.

كل الشكر للأسرة الكريمة التي رعت فأحسنت ولم تحن جهدا في سبيل بلوغ بنيها القمم.

أساتذتنا الأفاضل بقسم الآداب واللغة العربية الذين شرفنا بالتكوين على أياديهم.

كل الشكر للأستاذ الدكتور محمود حسن الجاسم الذي كرم بمؤلفاته و نصحه، والأستاذ الدكتور طه محمود عبود نظير ما قدم من توجيه، والأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم، لفضله بالنصح والتوجيه، والدكتور عبد الحكيم بوعمر الذي أسدى بعض التوجيهات،وكل الأستاذاتعلى ما أسدين بض التوجيهات، فلهما الشكر.

ونشكر أيضا محافظ المكتبة عبد العظيم، وعمالها الذين يسروا لنا الحصول على مصادر المادة العلمية.

ولا نفوت الشكر الجزيل للفاضل جهاد لحلوحي الذي أعانني.

جزيل الشكر لأعضاء مخبر وحدة البحث والتكوين في نظريات القراءة ومناهجها خصوصا عبد المجيد زردومي، الذي أسدى لنا كل التسهيلات في المخبر، وكذا فريق مخبر الأبحاث

في اللغة والأدب الجزائري، خصوصا د محمد الأمين بركات وأ.دامحمد بلخضر فورار على ما قدموه.

زملائي الذين درست معهم في الدفعة.

عبد المنعم

إهداء

نهدي ثمار هذا العمل إلى كل ذي فضل علينا، وإلى روح كل من بذل في إسعادنا الغالي والنفيس ولثمه التراب أو أبعدته عنا مشاغل الحياة.

إلى كل من علمنا أمينا وكل من نصحنا ووجهنا.

إلى كل مبتغ حسنا و أجر طلب العلم.

مقدمة

لم يكتف النحاة وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها بعد جمع الشواهد وتصنيفها، بل تجاوزوا ذلك إلى عملية التفسير والتعليل، والتي تستدعي ضرورة ممارسة فعل الاستدلال الذي يحتكم إلى الدليل العقلي،يري لذلك شاع وانتشر وأصبح أحد معايير القبول والرد.

ونجد هذا الأمر منذ بدايات النحو العربي، وظهر جليا مع سيبويه، الذي مثل كتابه نموذجا نحويا يحتذى، وأصبح المرجع في بناء النظرية النحوية العربية، فكثرت شروحه والتعليقات عليه، ونجد أيضا من اعترض على مسائله فيما يعرف بالانتصار والرد، ولعل من المعلوم في التآليف شهرة النحوية ردود المبرد على سيبويه

، لكن لم تجد هذه الردود مكانا عند النحاة، فقام بعضهم بردها والانتصار لسيبويه منهم ابن ولّاد المصري في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، واقترابا من الممارسة الاستدلالية عند ابن ولّاد بيانا وعرضا جاء هذا البحث بعنوان"الاستدلال النحوي عند ابن ولّاد(ت 332هـ) في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد" ليطرح الإشكال كيف للاستدلال أن يحكم برجحان منتصر لأحد طرفي خلاف نحوي؟ وللإجابة عن هذا الإشكال تساؤلات كيف تبوء سيبويه تلك المركزية في الدرس النحوي؟ ثم كيف كان للدليل النقلي دور في تعليل انتصار ابن ولّاد لسيبويه؟ وكيف اعتمد ابن ولّاد الدليل العقلي لتبرير ردوده على المبرد؟ وكيف استعمل ابن ولّاد أصول التفكير النحوي لتبرر انتصاراته لسيبويه؟

سعيا إلى الإجابة عن ما طرح الموضوع من أسئلة، رسم البحث طريقا له تمثل في مدخل عنون المدخل بمركزية سيبويه في الدرس النحوي العربي (دواعي الانتصار ومسوغات الرد)

اعتمدت هذه الدراسة في آليات المنهج الوصفي لتحقيق خطة توزعت فصول البحث كالآتي الفصل الأول الموسوم الاستدلال بالنقل عند ابن ولّاد فتضمن أربعة

مباحث: الأول مفهوم الاستدلال، الثاني الاستدلال بالقرآن الكريم، الثالث الاستدلال بالشعر، الرابع الاستدلال بالنثر، فيما كان الثاني الموسوم الاستدلال بالعقل عند ابن ولّاد قد احتوى أربعا من المباحث الأول منها الاستدلال بالإجماع، الثاني الاستدلال بالقياس، الثالث الاستدلال بالاستصحاب، أما الفصل الثالث الموسوم بالاستدلال بأصول التفكير النحوي عند ولّاد فقد تضمن أربعة مباحث الأول الاستدلال ببيان العلة، الثاني الاستدلال بمقتضيات الصناعة النحوية، الثالث الاستدلال بآراء النحاة، الاستدلال بعدم الدليل، و ذُيِّلَ البحث بخاتمة بأهم نتائجه.

أما أهم الدراسات السابقة للموضوع

الأدلة النحوية عند ابن ولّاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد،رسالة مكملة لنيل درجة الدكتوراه تقدم بها الطالب عصمت أحمد العجب الأمين جامعة حنتوب أم درمان

أصول التفكير النحوي عند ابن ولّاد(ت 332 هـ)في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، رسالة ماجستير، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى مكة المكرمة

مقالات منشورة بمجلة حوليات كلية الآداب واللغات بشار للأستاذ الدكتور البشير العوني.

نظرا لسعة مكتبة البحث التي استقى منها مادته العليمة نشير إلى أهم ما عليه اعتمد البحث ليبلغ منتهاه

الانتصار لسيبويه على المبرد أحمد بن محمد أبو العباس بن ولّاد

الكتاب عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه

المقتضب محمد بن يزيد أبو العباس المبرد

الأصول دراسة إبستمولوجية تمام حسان

التفكير في النحو العربي حسن خميس الملخ

أصول النحو العربي سعيد الأفغاني

أصول النحو العربي النظرية والمنهج محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي

الإنسان ذو قدرة محدودة ومن هذه المحدودية أن تعوق العمل الذي يعمله

في الختام وبعد حمد الله نرفع أجل الكلمات شكرا للأستاذ المشرف "أ.د/ الأمين ملاوي" الذي كان لنصحه وتوجيهه الذي حبا به هذا البحث، داعين المولى أن يزيده بسطة في العلم ويبسط له في مقادير الخير.

مدخل

النحو

لكل علم غاية، وغاية النحو العربي تقويم لسان ناطق العربية، وقد أبان فإنما دلالته عن أمة حكيمة، تحيط لغتها بكل العناية، فقد وصف النحاة العرب لسانهم المبين بشمولية يصعب تقصي النقص فيه، وقد نشأ أول الأمر في اللغة ثم تطور المصطلح ليصف أحد علوم العربية.

1 المفهوم اللغوي

جاء في أساس البلاغة "هو على أنحاء شتى: لا يثبت على نحو واحد، و نحوت نحوه، وعنده نحو مائة رجل، وإنكم لتنظرون في نحوٍ كثيرة، وفلان نحوي من النحاة، وانتحاه: قصده، وانتحى لقرنه: عرض له"[1] وجملة النحو الجهة والقصد المثال على ما سبق ويوضح مذهبنا نظم الإمام الداودي (ت 402هـ):

لِلنَّحْوِ مَعَانٍ أَتَتْ لُغَةْ جَمَعْتُهَا فِي بَيْتٍ مُفْرِدٍ كَمُلَا

قَصْد وَمِثْلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاحِيَة نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فاحْفَظِ المَثَلَا[2] **[من الرجز]**

سَبْعُ

وهذا الحديث يفضي إلى نتيجة مفادها أن القصد من أهم مدلولات هذا الجذر وهذا مقارب لدلالة المصطلح.

---

[1] محمود بن عمر جار الله الزمخشري: أساس البلاغة، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998 ،ج 2 ، ص 257

[2] محمد الخضري الشافعي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، ص 15

أخذ هذا التعريف دلالة عند المشتغلين بعلم العربية أما مصطلحا فالنحو أحد علوم العربية وهو"انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه وإعرابه وغيره؛ (....) ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد إليها"[1] مُفاد هذا التعريف أن النحو إنما جعل ليحول بين المتكلم والغلط، ويرد لافظ اللغة إلى منهج حديث العرب وضوابطه وعُرِّف أيضا"علم يبحث عن أصول تكوين الجملة وعلم الإعراب"[2]فألست ترى النحوي أيضا يقول معرفا هذه الصناعةأنها"بيان ما تصير إليه مجاري إعراب الكلم بتغير العوامل الداخلة عليه، وهذا حد الإعراب"[3] أي إن أصحاب هذا القول يرون النحو رؤية جوهر وجوهر الفن الإعراب فسموه علم الإعراب وعرفوه تبعا لذلك.

2 دواعي النشأة وأهداف التأسيس

ارتبط النحو فعلا باللكنة واللحن فيه العلم منه اللفظ خاصة في القرآن، فأورد الرافعي توثيقا للَحَنِ أعرابي عند النبي عليه الصلاة والسلام فقال المصطفى للجلوس أرشدوا أخاكم فقد ضل، مستدلا به على أن بداية اللحن مبعث النبي[4] وذلك أن وفود الأقوام على النبي أفسد الألسن.

ولما كان هذا الموضوع بابا لحديثنا وجب أن نعرض بإيجاز لنشأة النحو وعلة وضعه ومنه نجاوز لبيان مركزية سيبويه في فكر علماء العربية، ثم بيان علل الانتصار له، وعلل رفض مخالفته .

---

[1] ابن جني : الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص 34

[2] عبد الهادي الفضيلي: مختصر النحو، دار الشروق، جدة، السعودية، ط 7، 1980، ص 5

[3] ينظر ابن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، ص 35

[4] ينظر مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 1، ص 24

كان لوضع علم النحومقدمات"وقيل إن أبا الأسود وضع القواعد حينما قالت ابنته في ليلة كثيرة النجوم أو يوم شديد الحر: ما جملُ السماءِ أو ما أشدُ الحرُّ، فقال نجومُها أو القيظُ حيث ظن أنها تستفهم لأن الضبط يشير إلى الاستفهام فتحيرت وظهر خطأها فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب، فقال لها: قولي يا بنيةُ ما أجملَ السماءَ وما أشد الحرَّ فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به وغيرهن من الأبواب"[1] وبيان هذا أن أبا الأسود أخذته الغيرة على اللسان الذي عرف بتمكنه وكان يأبى اللحن على الناس فكيف بأقرب الناس إليه أن يكون لاحنا.

3 الأصول وضوابط الفكر النحوي:

سعيا إلى بناء نحو عربي متين الأسس، قام النحاة باعتماد جملة من الأصول سموها أصول النحو وضع هذا الفن تطلب تأسيسا على قواعد أو أصول قال عنها الأنباري (ت 577هـ) معرفا ذلك"أصول النحو أدلته التي تفرعت عنها فروعه وفصوله"[2] وهي ما ذكر السيوطي(ت 911هـ) ذلك"قال ابن جني في الخصائص: ذلك"أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس"[3]وذكر ابن الأنباري في أصوله"أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"[4] فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع؛ فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم. وقد تحصل مما ذَكَرَاه أربعة"[5]وأدلة النحو الغالبة أربعة. مع شرطي

[1] إبراهيم عبود السامرائي: المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2007، ص 23

[2] أبو البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1971، ص 80

[3]ابن جني: الخصائص، ج ! ، ص 189

[4] أبو البركات بن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، ص 81

[5]جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تح محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د ب، ط 1، 2006، ص 14

الزمن والمكان وهو ما اصطلح عليه بزمن الاحتجاج وهو خمسون ومائة قبل الإسلام ومثلها بعد، ذكر الأفغاني«فأما الزمن فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء سكنوا الحضر أم البادية»[1] أما العمل النحوي الفعلي فلم يخضع لشرط الزمن تطبيقيا كما في التنظير فقد ذُكر أن النحاة ومن سيبويه مثلا« استشهد بشعر من خرج عن هدا الزمن ففي الكتاب مقاطع ل"الزباء ملكة تدمر(ت 358ق.م) وجذيمة الأبرش(ت 356ق.م) وأعسر بن سعدة »[2] وهذا خرق لقرن ونصفه قبل الإسلام، أما عن خرق ما بعده فقد ورد في الكتب النحوية شواهد لمن عاش عصر المولدين أو المولدين أنفسهم .

ينوه الدارسون إلى ضرورة التمييز في الفكر النحوي بين التقعيد والقاعدة وذلك أن التقعيد بوصفه عملا علميا فكريا، اشتغل به النحاة منذ سيبويه(ت 180 هـ)«إن مواقف أبطال هذا الاهتمام كثيرون؛ ولعل من يتصدرهم ثلاثة: علي بن أبي طالب، عبد الملك بن مروان، الحجاج بن يوسف الثقفي، كما أن علماء العرب الذين تصدوا لوضع منهج الدرس اللغوي وأشرفوا على تنفيذه كثيرون كذلك، يتصدرهم اثنان أبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم»[3] أي عن جهود العرب لم ترتبط بظهور اللحن بل كانت مبكرة فقد أثرت عدة للصحابة بين من جمع غريب القرآن ولغاته وغير ذلك.

عوَّل المشتغلون على لتقعيد للعربية في جهدهم الفكري الذي انطلق من أصول النحو على أدلة سموها أصول التفكير النحوي ما يعبر عنه أبو المكارم في قوله«دراسة الخطوط

[1] سعيد الأفغاني: أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، ط 2، 1957، ص 17

[2] محمد خان: أصول النحو العربي، ص 16

[3] حسن عون: تطور الدرس النحوي، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، مصر، د ط، 1970، ص 17

الرئيسية التي سار عليها الفكر النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء»[1] أي إنهم في مجهود البناء احتاج النحاة إلى ضوابط لفكرهم ففيم تمثلت هذه الضوابط؟

4/ ضوابط الفكر الفكر النحوي

4 أ/الاستقراء :

وهو ذلك العمل المنهجي الذي ضبطه النحاة بحدود تعارفوا على أنها تحد الفصاحة وذلك تبعا لمعيار سلامة اللغة وصحة الرواية عن أهل هذه الأزمنة والأمكنة، والاستقراء هنا هو تنقيب في المادة بغية الوصول إلى قواعد تحكم نمطا من علاقات الكلام، ويراعي في هذا نموذجان للعينة الضيقة وهي حصر المادة في إطار محدد، والموسعة ما خرج عن نطاق التضييق والضوابط المكانية والزمانية[2] وآلة هذا الاستقراء غالبا قياس التعميم*وإذا تأملنا وقفنا على تمييز ضروري بين مصطلحي الاستقراء والنقل إذ إن الأول تقدم ذكره، أما الآخِر فقد كان أصلا نحويا تعارف عليه أهل الأصول بل إن الاستقراء عد إجراء مكملا لباب النقل كما ذهب إليه عبد العزيز عبد الدايم[3]، والاستقراء آلية ضرورة يصحبها كل باحث أراد بناء علم موثوق النتائج انطلاقا من مقدمات مضبوطة تقود إلى نتائج تستهدف بعمل الاستقراء درءا لأمكنة الغلط في العمل يمثل الملخ لهذا يقوله»ومن الاستقراء استقراء النتائج لا المقدمات،

---

[1] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط 1، 2007، ص 17

* وهو قياس يلجأ فيه إلى جمع المتماثلات لتبويب المسائل انطلاقا من شواهد منتقاة يتم تعميم النتائج على المادة، ينظر محمد خان: أصول النحو العربي، دار علي بن زيد، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 64-66

[2] ينظر حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2002، ص 21-22

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: أصول النحو النظرية و المنهج، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ط 1، 2019، ص 179

فحري بالباحث في النحو العربي أن يأخذ به نفسه استقراء عينة من التراث النحوي تضم بالضرورة أمهات الكتب النحوية»[1]ومن كلامه يتبين أن الاستقراء ليس للمقدمات فهي متفق عليها بين المشتغلين في كل فن، إنما النتائج المتوصل إليها فهي موضع الخلاف والترجيح والانتصار وغير ذلك، كما حض على أن الاستقراء لعينة منتقاة بالضرورة إحاطة لكل جزئياتها بالاستقراء الذي آلته القياس الذي ينتج بتنزيل المطرد منزل النهج الذي لا يزاغ عنه وإذا كان هذا جمعا وإحصاء للمادة وهو أول مراحل البحث المنهجي في صنوف العلم فإن المجموع يحتاج قبل الوصول إلى النتائج إلى تحليل فكيف حلل النحويون المادة اللغوية؟

ملحوظة لا بد من التفريق بين استعمالين عرفيين لمصطلح القياس فالأول منهما ما كان من منهج النحاة أصله وهو ضمن الاستقراء والثاني ما كان أصلا للنحو وجاز الحياد عنه ولم يخطأ غالب أصحابه فقياس أهل أصول النحو ليس إلا ضبطا لما وافق القاعدة أما قياس المنهج فما لما وافق أحد أوجه كلام العرب.

4 ب/التحليل:

جمع المادة اللغوية المتفرقة واستقرائها، ولا يعني بالضرورة اتفاق النتائج فلكل طريقته في تحليل المدونة وإن اتحدت المنهجية، فالناظر في مصنفات النحاة يجد للمثال الواحد عليه توجيهات عدة عدة، ولذا فإن النحوي وضع في تفكيره آلية سماها التحليل وقد عول عليها في رصد الظواهر العامة وتصنيفها، وهنا نلحظ أثرا للمنطق في هذا الفعل ذكر أبو المكارم"وتحليل المأثور من العلل النحوية في هذه المرحلة،

[1] حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، ص 23

يوضح بجلاء تأثر هذه العلل بالنزعة المنطقية في التعليل»[1] ولعل أهم الدوافع إلى التعليل استهجان العرب للقواعد فكما اشتهر فقد وصفت أنها كلام عن بكلام العرب عن كلام العرب بما ليس في كلام العرب، فلذا فقد استدعى هذا من النحاة تعليل أقوالهم، ولما سئل الخليل عن علل النحو أمخترعة أم هي في كلام العرب قال«إن العرب نطقت بها على سجيتها.»[2] وقول الخليل نفي قاطع للأثر المنطقي فمن تحامل على النحويين بمزعم أثر المنطق يبعدهم عن التعليل لظواهر كلامهم يورد إدريس مقبولا ردا مفاده«يبدو من غير المعقول وغير المنطقي أن يتأثر النحو تأثرا كاملا بمنهج أرسطو في المنطق لاختلاف المنطلقات في كل منهما...»[3]أي إن أعمال النحويين رغم وجود الشبة في بعض مقولاتهم ليس من قبيل التأثر والتأثير، وأولى خطواته التصنيف«وفي الدراسات اللغوية تكون المادة المستقرأة –الجزئيات– أشبه بجيش ضخم كثير العدة لكنه متفرق لهذتا يأتي التصنيف في مقدمة الإجراءات التحليلية للمادة المستقرأة»[4] أي عن النحوي قبل تصديه للتقعيد للمادة اللغوية عليه أن يصنف العينات التي يريد دراستها فكل شبيه ببابه وعلى ذلك التبويب يبني أحكامه أو ما يسمى قواعد الأبواب، فهم قد استعملوا أسسا للتصنيف على أهمها الأبواب القائمة على التماثل أو ما يعرف بالشبه والنظير وفي تعقيب على هذا يفصل الملخ بأن

[1] علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2006، ص 140

[2]الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 3، 1979، ص 66

[3]إدريس مقبول: سيبويه معتزليا حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي، المركزالعربي لدراسة السياسات، الدوحة قطر، ط 1، 2015، ص 27

[4] يمنى ظريف الخولي: فلسفة العلم في القرن العشرين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2012، ص 72

منتوج هذا التصنيف الوصول إلى وجوه الاشتراك التي أدخلت جملة من الأنماط بابا واحدا وهذا أفضى إلى قواعد مصادرها ثلاثة[1]

4 ب –أ/الصياغة العلمية:

إذا فصلنا الكلام عن الصياغة العلمية، وجدنا أنها وصف يطلق للدلالة على منهج في الضبط يتسم به أهل كل فن، يعرف بإحكام الصياغة، وذلك أن نحاة العربية جعلوا إحكام الصياغة التي تنفي اشتراك أشكال غير متناظرة في جل الأحكام فألا ترى القاعدة منهج لضبط الكلام وعليه فإن القاعدة"تعبير عن شيء لاحظه الباحث، وكان عليه أن يصفه قدر الإمكان"[2]وإذا صح أنها وصف قدر الإمكان فالموصوف بها لا بد أن تميز فيها بين ما هو أصل اللغة وما هو أصل المنهج وهنا تدخل الصياغة؛ فما كان أصلا للغة جعلوا أحكامه لا يزاغ عنها فلست تجر فاعلا أو تنصب مضافا إليه مثلا، كما هم جعلوا ما يجوز الخروج عنه فتراك تقدم المفعول إن أردت له تخصيصا بالكلام، وتقدم الخبر لأغراض في نفسك عن المبتدأ.

ومن الإحكام أن جعلوا القواعد بسيطة يتلقاها عنهم الكل، فهم قد ابعدوا الألفاظ المختصة بأهل الفن وتحروا البساطة القدر الممكن[3]وذلك أنهم يخاطبون العامة بما ألفت من الكلام.

---

[1] حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي: ص 24

[2] محمود شرف الدين: التقعيد النحوي بين السماع و القياس، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر، 1968، ص 19

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 2006، ص 26

4 ب –ب/الموضوعية:

وهي أهم صفات أي باحث في علم مهما اختلف علمه« وقد جاءت الموضوعية ضدا للذاتية، أو حدا من طغيانها على الأقل»[1]وذلك أنها تعني تجرد الباحث من ميوله إلا أنه لا يجب عليه أن يكون عليه متجردا من كل شيء2، وهذا ما كان من نحاة العربية فقد أجادوا الحكم على المتن اللغوي، فهم رغم اعتراضاهم في بعض المصنفات على بعض قواعد العربية أو منهج التقعيد تجردوا من صفاتهم الذاتية ليوافقوا المنهج النحوي، الذي اتسم بالتجريد وذلك مثلا نورد إجماع النحويين على اختلافهم مذهبا وزمنا على أن لا تمام في اسم المفعول من الأجوف فنقل قول«لو أن نحويا من المتقدمين أجاز من –غير قيد أو شرط–، بناء اسم المفعول من الأجوف بالإتمام من غير حذف، نحو"مديون"من الفعل"دان"وقيس عليها "مبيوع"من"باع" قد تكون خلاف ما ورد في الاستقراء، وهو"مبيع" فيأتي من بعيد النظر في بناء أساس القاعدة»[3]بيان هذا أن أبا العباس وهو من المتقدمين كان يجيز هذا الفعل الذي هو خلف لدأب النحويين وعزى الملخ هذا إلى الحفاظ الشديد على الشاهد التي بني عليها النحو العربي[4] ويمكن التعقيب على هذا الكلام على أن الاستقراء منهج في اللغة أفرز ضوابط لم يرض الحياد عنها إلا نزرا حتى وإن أثر.

ملحوظة هناك لهجة تستثنى من الكلام السابق وهذا قول للنحاة وهي لهجة التميميين.

---

[1] علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، المؤسسة العربية للطبع والنشر، بيروت، لبنان، ط 3، 1979، ص 48

[2] ينظر محمد خان: منهجية البحث العلمي، دار علي بن زيد، بسكرة، ط 2، 2015، ص 36

[3] محمد بن يزيد أبو يعقوب المبرد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 1، ص 101–103

[4] حسن خميس الملخ: التفكير ا26لعلمي في النحو العربي، ص 25

4 ب- ج/التنظيم المنهجي:

وذلك أن كل علم، يفقد علميته إن انتفى عنها التنظيم المنهجي وذلك أن أي اضطراب يحيل إلى فوضى في العلم ويضعف علميته إلى المعرفة، وهذا النظام في التبويب والتحليل يؤطره مبدأ السببية العامة[1]وذلك أن هذا العمل تنسيق مجكم وحسن تعليق للسابق باللاحق.وهذا يقودنا إلى القول عن واضعي النظرية النحوية احتاجوا مع الاستقراء والتحليل إلى الموهبة[2].

4 ب- د/التفسير:

هذه العملية المنهجية في الفكر العلمي تقتضي من القائم بها استقراءا كافيا وتحليلا استقرائيا منهجيا، وليس يقتضي منهم إحاطة بالظاهرة الموصوفة بل يمكن تعليل جزء من الظاهرة كتعليل كلمة مثلا وهذا ما نعزو إليه اختلاف نحاة مذهب واحد في التعليل كما حصل مع سيبويه والجرمي والمازني فالكل بصري إلا أن لكل تعليلاته وتفسيره للقاعدة ولهذه الفعلة ثلاثة شروط الاشتقاق من مقدمة منطقية للظاهرة والاشتقاق من الموضوع، القبول للتجريب[3]، وذلك له دلالة أن تؤخذ المقولات الكلية من الظاهرة وقف مقدمات منطقية محتملة كأن تعلل الترتيب في العناصر الجملية بقاعدة الترتيب بين العامل ومعمولاته، أن تؤخذ النتائج من المقولات الأم

[1] رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي: أساسياته النظرية و ممارسته العملية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 2000، ص 33

[2] حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، ص 25

[3] ينظر حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، ص 27

التي تحكم الظاهرة من قبيل أن تُبحث عن تعليل الإعراب المضارع الذي شذ عن قاعدة بناء الأفعال.

4 ج/ جهود سيبويه في بناء النظرية النحوية:

انطلق سيبويه المعتزلي*في متن كتابه من المادة التي جمعها، وقد بوب في عمله قسمين كبيرين(قسم ضمنه القوالب اللغوية المشتملة على أحكام نحوية)و(قسم ضمنه القوالب الغوية المشتملة على أحكام صرفية)[1]وقد قدم فيه مجهودات فذة لهذا الرجل قال ابن جني« صاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرح أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاد فوارده»[2] أشار هذا القول إلى مكان سيبويه عند النحويين، فهو الذي جمع آراء شيوخ العربية وإثباتها ونقد البعض وتقويمه فتراه في كتابه يذكر آراء شيوخه«ومعظم ما في كتابه أخذه عن الخليل ويونس والأخفش الكبير وعيسى بن عمر»[3]ثم تراه ينقد بالقبول أو الرفض«يتبع سيبويه في اعتراضاته أسلوبا لطيفا، يتراوح بين التصريح والتلميح»[4]فلا تجد إن تصفحت كتابه رأيا إلا وقد نسبه إلى صاحبه وقام بتحليله ثم«يوضح

- رجل من نحاة البصرة اسمه عمرو ووالده عثمان يكنى عمرو و يكنى أبا بشر، وقيل أبو عثمانجلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركائه، ط 1، 1965، ج 2، ص 229

[1]حسن عون: تطور الدرس النحوي، ص 34 وأحمد بن الحسين بن المرتضى: طبقات المعتزلة، مؤسسة ريفلدقيلزر، بيروت، لبنان، د ط، 1961، ص 131

[2]فاتح مرزوق: المرحلة التأسيسية للنحو العربي، يوم دراسي اللغة العربية بين نظرية النحو العربي و نظريات البحث اللساني، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص 25 نقلا عن ياقوت الحموي: معجم الأدباء، تح أحمد فريد رفاعي، دار المأمون، القاهرة،، مصر، د ط، د ت، ج 16 ، ص 117

[3] إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية، ص 57

[4] موزة القحطاني: أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، ص 131-132

حكمه أورأيه، بأن يقول: و(ذلك خطأ)ويأتي بما يراه صوابا، أو يقول(وذلك بعيد) مثلا»[1]ومن صور اعتراضه على شيوخه ما رد به على الخليل في قوله«وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجل أخو زيد، إذا أراد أن يشبهه بأخى زيد»[2] وهذا رأي الخليل في باب التشبيه في الاتصاف، وموقف سيبويه منه أن قال عنه «فلم يجز كما قبح أن يكون[المعرفة] إلا للنكرة إلا في الشعر وهو في الصفة أقبح.

تحريا للموضوعية والدقة عمد سيبويه في رد مذاهب شيوخ علم العربية إلى ضرب من التعليل وصف بأنه " تتصف بأنها بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة ومن حسها"[3]

[1]موزة القحطاني: أحكام الوجوب في كتاب سيبويه ، ص 132

[2]سيبويه: الكتاب، تح محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1988، ج 1، ص 361

[3]الخوارزمي: ترشيحاللفيشرحالجمل،عادلمحسنسالمالعميري،مكتبةالملكفهدالوطنية،مكةالمكرمة،السعودية،ط 1، 1998،ص 98

الفصل الأول

الاستدلال بالنقل عند ابن ولّاد

1 مفهوم النقل

2 حجيته ومصادره

3 الاستدلال بالنقل عند ابن ولّاد

1 تعريف الاستدلال

الاستدلال عمل عقلي يلجأ إليه عند الاحتجاج بيانا لصحة الرأي، وانتصارا له، لذا فقد استعمل نحاة العربية هذه الطريقة العقلية في منهجهم، خاصة عند القبول والرد، وفيما تعلق بمسائل الانتصار.

1- أ/لغة:

الاستدلال في اللغة مصدر مزيد(استفعال)من الجذر(د، ل، ل) مما جاء في المعاجم قول الجوهري(ت 399هـ)في صحاحه"الدليل ما يستدل به، والدليل: الدال، وقد دلّه على الطريق يدلّه دَلالة ودِلالة ودلولة، والفتح أعلى(...) والدليلي: الدليل(...) وهو يدل بفلان أن يثق به، قال أبو عبيد: الدال قريب المعنى من الهدى(..)"[1] أي إن أبا نصر يرى الدليل ما به يقع الاستدلال في على قضية، أما أبو هلال العسكري فيورد في فروقه معنى آخر للفظ غير هذين فيقول"إن الدلالة ما يمكن أن يستدل به، والاستدلال فعل المستدل(...)، والاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره(...) والاستدلال هو أن يُدلَّ على أن الحكم في الشيء ثابت مكن غير رده إلى أصل(.. .)"[2]أي إن هذا الكلام يذهب به إلى أن الاستدلال هو برهنة صدق الحكم وثبوته دونما حاجة إلى استصحاب أو قياس.

---

[1] الجوهري: الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، تح أحمد عبد الغور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 4، 1990، ج 4، ص 1399 مادة (د، ل، ل)

[2] أبو هلالالعسكري: الفروق اللغوية، تح محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، ط 1، د ت، ص 70، 75، 78 مادة (د، ل، ل)

ما يمكن تعريف الاستدلال به تبعا للسابق هو أن يقدم ما يُثْبِتُ به رأيا أو صحة حكم، كأن يقدم مُستدِل إلى مستدَل له ما يثبت صحة رأيه، فعندما تجد سامعك يستهجن مذهبا ذهبته، تنطلق ساردا ما تتعلل به له وفي هذا الإطار يدور التعريف الاصطلاحي للاستدلال فكيف كان هذا التحديد؟

1- ب/اصطلاحا:

يُعرّف الاستدلال وآلته اللب عند أهل العلوم المختلفة بتعريفات عدة، تبعا لتنوع العلوم، ولعلنا نجد أصحاب النحو يلجئون إلى هذا الفعل تبريرا لأحكامهم، وهذا بيان بعض ما حده به أهل الفنون انطلاقا من تعريف عام هو أنه علم بالمقاييس والوسائل المفضية بأهل كل صنعة إلى بنائها وقد اصطلح عليه كما قال طه عبد الرحمان"الآليات الإنتاجية"[1] وتبعا لذلك نعرض مفاهيمه المختلفة:

1- ب- 1 في عرف أهل البلاغة والإعجاز:

جعل أحد أشهر أصحاب هذا الفن الباقلاني(ت 466هـ) يجعل الاستدلال«نظر القلب المطلوب به ما غاب عن الضرورة والحس»[2] فألست ترى من كلامه أنك إنما تعني بالدليل ما إليه يستكين القلب إلى ما يفعل أو ما يسمع.

[1] ينظر ليلى شكورة: الاستدلال في منهاج البلغاء، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010-2011، ص 10 و طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء بيروت ، المغرب لبنان، ط 2، 2005، ص 23

[2] عمرو بن عثمان أبو الحاجب: مختصر المنتهى بشرح العضد، المطبعة الأميرية بولاق، مصر، 1899 م، ج 2، ص 280

2-ب في عرف أهل الاصطلاح:

أما الشريف الجرجاني(ت 846هـ) فقال في التعريفات«الإثبات بدليل قصد البرهنة على صحة المدلول، وقد يكون بإحدى الطريقتين، إما انتقال على العلة أو المعلول، فيسمى استدلالا آنيا، أو بالعكس فيسمى استدلالا لميا»[1]فهما نلحظ أن الاستدلال ذا طريقين الأول الآني وذلك أن تنطلق من العلة إلى الحكم كتبريرك رفع الفاعل بالفاعلية، أما الضرب الثاني اللمي فهو انطلاقك من المحكوم عليه إلى الحكم أو إن الفاعل مرتفع لإسناده إلى العامل اللفظي(الفعل)كما أنه وذلك للفاعلية.

أما الكفوي(ت 1096هـ)«الاستدلال لغة: طلب الدليل، ويطلق في العرف على إقامة الدليل مطلقا من نص أو إجماع أو غيرها، وعلى نوع خاص من الدليل، وقيل هو في عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء أكان من الأثر إلى المؤثر أو العكس»[2] وإذا استقرأت كلام أبي البقاء وجدتَك تقف أمام الاستدلال من عرفي اللغة والاصطلاح العام عنيت به تقديم ما به تتعلل لما حكمت انطلاقا من نص أو إجماع.

1- ب-3عند علماء المنطق:

أما إذا صرفت بحثك إلى متون أهل العلوم وقفت أمام أصل الفعل الاستدلالي عند علماء الكلام«هو عملية عقلية تنطلق من عدد معين من المعلومات المعروفة(المقدمات المنطقية) لتتولد منها نتيجة أو نتائج جديدة»[3] وهنا الكلام عند المناطقة أي إن الاستدلال

[1]االشريف الجرجاني: التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 18

[2] أيوب بن موسى الحسيني الكفوي أبو البقاء: الكليات معجم المصطلحات و الفروق اللغوية، تح عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1998، ص

[3] أن روبول جاك موشلار: التداولية البوم علم جديد في التواصل، تر سيف الدين الدغوس و عز الدين الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، ص 62

بهذا المفهوم تلك العملية التي ينطلق فيها المستدل من معلومات متقاسمة بينه وبين المستدَل له لإثبات حكم أو نفيه.

1- ب-4عند المتكلمين:

الاستدلال عندهم في تحديد الفارابي(ت 339هـ)"الاستدلال بالشاهد على الغائب"[1]فصاحب القول يجعل الاستدلال ما به تدل على غائب عن إدراك سامعك بما يحضره، ويسمى عنده النقلة ويحده ب"النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم فيه بوجه آخر، بأمر غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر الأول"[2]أي إن الاستدلال أو النقلة هو أن تسند حكما على غائب عن الحس والإدراك بالرجوع إلى نظير محسوس مدرك، شرط أن يدخلا تحت بعض أي أن لا يكونا أصلا وفرعا.

1- ب-5 في عرف الأصوليين

الاستدلال ضروري للأصولي يعتمده لاستقاء أحكامه وإثباتها، فتجد أهل الأصول مختلفين في مسائلهم استنادا إلى مبرر أساس هو الدليل وحده عندهم"التفكر في حال المنظور فيه، طلبا للعلم بما هو نظر فيه، أو لغلبة الظن، إن كان مما طريقة غلبة الظن"[3]مفهوم هذا الكلام أن النصوص وغيرها تكون آلة معولا عليها للتدليل على صواب ما ذُهبَ إليه من حكم الفقهي.

---

[1] محمد بن محمد بن طرخام بن أوزلغ الفارابي أبو نصر: القياس الصغير في طريقة المتكلمين، تح رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط 1، 1986، ج 2، ص 45

[2] محمد بن محمد بن طرخام بن أوزلغ الفارابي أبو نصر: القياس الصغير في طريقة المتكلمين، ص 45

[3] مصطفى قطب سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه (عربي إنكليزي)، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط، 2000، ص 55

1- ب -6 في عرف أصحاب البلاغة

أما أصحاب البلاغة العربية فيتكلمون عن الاستدلال وجها من وجوه التأثير في السامع، فهم يخصون أوجه النَّظم المختلفة بالدراسة فعندهم قولك"زيد منطلق"غير قولك "المنطلق زيد"ولا"زيد هو المنطلق"ولا"المنطلق هو زيد" فاللفظ واحد بوجوه عدة جاءت من تغيير مواضع عناصره اللغوية لتأدية معانٍ مُرَادَةٍ في نفس الملقي، وقد عنى عند البعض "مقتضى الحال"، وعند الجرجاني"معنى المعنى"، كما هو عند بعض البلاغيين" الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب"يعني به عبد القاهر«الكلام على ضربين: ضرب أن تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت:"خرج زيد"أو الانطلاق عن عمرو، فقلت"عمرو منطلق"، وعلى هذا القياس»[1] أي إن ما عليه القياس أن اللفظ لما وضع من المعاني، وضيف الضرب الأخر«وضرب أن لا تصل من إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدهن ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على"الكناية"والاستعارة" و"التمثيل"»[2] وهذا الوجه من الكلام قوامه أن تستعير الألفاظ لمعاني غير التي وضعت لها في أصل الكلام ومنه تجعل رفعة العماد للكرم، وكأن تستعير شجاعة الأسد لعلي في قولك"علي أسد".

1-ب-7 في عرف النحويين

إذا اعتمدنا تعريف الأنباري لأصول النحو حين قال«أصول النحو أدلته التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه، كما أن أصول الفقه أدلته التي تنوعت عنها

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، القاهرة، مصر، ط 3، 1992، ص 262

[2] المرجع نفسه، ص ن

جملته وتفصيله.»[1]وإذا أخذنا هذا القول من منطلق أن أصول النحو فرع أصول الفقه فإن الاستدلال"معالجة الأدلة النحوية التي تسمى أيضا مصادر النحو، من أجل إخراج قواعد التركيب من نصوص اللغة.»[2]أي عملية تقنين النحو العربي من نصوص كلام المنقولة عن فصحاء العرب توجب استنادها إلى عمليات تعليل بالقرائن، على هذا فهو إذن ضرورة للنحوي لتعليل أحكامه، فإن الاستدلال عند النحوي يتغيا منه"التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك غالب الأمر عن عوارض الشك والارتياب.»[3]فصاحب القول هنا ينص على أن الدليل للنحوي وللفقيه سيان حكمهما ودورهما، وباعتبار الاستدلال ركيزة لأصول النحو فقد ذهب البعض من جعل الأصول والاستدلال واحدا فقال صاحب الاقتراح معرفا الاستدلال"علم يبحث عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل.»[4]وتبنى المحدثون في صورة عبد العزيز عبد الدايم في قوله"ويمكن اعتبار الاستدلال إجراء يقوم عليه أصول النحو حتى إنه يمكن لنا أن نسمي، أصول النحو بنظرية الاستدلال النحوي، وهذا لأنه الجزء الأهم والأبرز فيه.»[5] أي إنه من باب تسمية العام بالخاص تجوز البعض تسوية الاستدلال النحوي بأصول النحو.

---

[1]ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، د ط، ص 80

[2] محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، د ن، القاهرة، مصر، د ط، 2000، ص 03

[3]ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، ص 80

[4]جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح عبد الحكيم عطية علاء الدين عطية ، دار البيروني، دمشق، سوريا، ط 2، 2006، ص 21

[5] محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، ص 11

* المهلبي رجل نحوي من أصحاب الخليل

والمستقرئ قول جلال الدين يجد نفسه أمام وقفات حري به العلم بها قبل أن يمر على ألفاظ قوله فيقول مفصلا قوله عن كيفية الاستدلال ونصه«وقولي:"كيفية الاستدلال بها"أي عند تعارضها ونحوه؛ كتقديم السماع على القياس، واللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحا إلى غير ذلك»[1] فالمستدل للحكم النفي أو ضده لا بد له من دراية بكيف الاستدلال، وبما تعارض من الأدلة أو اتفق ليعضد حكمه ويحول بأسلوبه العقلي دون رفض رأيه.

ذو النظر الثاقب يجده أمام ضرورة إدراك قيمة الاستدلال في علم النحو وأصوله وهو ذلك الإجراء المنهجي الذي يمكن تعريفه«عملية مركبة غير بسيطة، وهو يمثل العملية الكلية التي تتسع لهذه الإجراءات أو العمليات»[2]يرمي بهذا القول إلى أنا الاستدلال فعل منهجي مركب من عمليات عدة يفعلها النحوي تشمل الاحتجاج والاعتراض والتأييد بواسطة الشواهد.

اعتبارا لمنهجية الفعل الاستدلالي لدى نحاة العربية فإن عملهم ذلك اتخذ صورا منها الاستدلال لنصي أو البنوي[3]: من مسمى هذا الصنف نجد أنفسنا أمام دلالة على أن النحاة استندت قواعدهم أساسا إلى استقراء ما صح عندهم من النصوص قرآنا حديثا وكلاما للعرب، إذ جعلوا في لذلك رتبا صدرها القرآن وقراءاته وتلاه فيه الحديث ثم كلام العرب، إلا أن جولة في أدلة قواعد النحاة تقودنا إلى القول إن صدر الأدلة كلام العرب المطرد استعمالا.

لا بد قبل التفصيل أن نلمح إلى ما يتميز به الاستدلال عن الاحتجاج والاستشهاد؛ إذ الاستدلال أُسلف ذكرا، أما الاحتجاج فهو«الحجة وجه الظفر عند الخصومة. والفعل حاججته

[1] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 23

[2] محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: الاستدلال النحوي، ص 20

[3] عابدة قرسيف: الاستدلال عند النحاة العرب بين الأسس المعرفية و الإشكالات المنهجية، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، 2017-2018، ص 51

فحججته، احتججت عليه بكذا. وجمع الحجة: حُجج. والحجاج المصدر[1] من هنا يظهر أن الحجاج فعل بين طرفين للظفر بخصومة بوساطة الحُجج، جاء في المقاييس في حج "ويمكن أن تكون الحُجة مشتقة من هذا،لأنها تُقصد، أو بها يُقصد الحق المطلوب عند الخصومة، والجمع حُجج، والمصدر الحجاج"[2]وعند بعض رديف الحجة ويعرف بأنه الوظيفية الرابعة أوالسابعة للغة وذلك بعد(العاطفية /التعبيرية)والوظيفة(الإدراكية/ الانطباعية)،والوظيفة المرجعية لبوهلر. وتأتي الوظيفة أيضا بعد الوظيفة(غير الكلامية المجازية)،والشعرية التعبيرية لجاكبسون.[3]

أما الاستشهاد فهو عند ابن منظور"الشاهد: العالم الذي يبين ما علمه، واستشهده سأله الشهادة، وفي التنزيل﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ**﴾، والشهادة خبر قاطع تقول منه: شهد الرجل(...)والشهادة معاينة الشاهد"[4]أي خيرا إلى إنك تقطع خبرا إلى اليقين، والاستشهاد"لا يكون إلا بالقرآن الكريم وما صح من الأحاديث الشريفة وبكلام العرب شعرهم ونثرهم شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة "[5]بينما نحتج بغير ما نستشهد به والتمييز بين المثال والشاهد أن المثال"قول يورد للتمثيل به على حقيقة قاعدة لا للتدليل على صحتها

[1]الخليل بن أحمد أبو بكر الفرهودي: كتاب العين، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ،2002، ص 286

[2]أحمد بن فارس أبو الحسين: مقاييس اللغة، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط، 1979، ج 2، ص 30

[3] ليلى جغام: الحجاج في كتاب "البيان و التبيين" للجاحظ، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 31 و JEAN Michel Adam: Les textes: Types et prototypes, Récit, Description, Argumentation, explication et dialogue, Nathan, paris, se, 1997, P 103

[4]جمال بن منظور أبو الفضل: لسان العرب، تح محمد علي الكبير و آخرين، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ت، ج 26، ص 2348 مادة (ش، ه، د)

[5] محمد نجيب سمير اللبدي: المصطلحات النحوية و الصرفية، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1985، ص 119

والاحتجاج على سلامتها»[1]فمثال قولك في رفع الفاعل جاءني المستسمحُ وقولك الطائع ربه مفلح وحجتك مثلا أن العرب تكلّمته كذلك ولا يصح منك مخالفتك سنن كلامهم،

أماالاستشهاد«ذكر الأدلة النصية المثبتة للقاعدة النحوية؛ التي تبنى عليها هذه القواعد»[2]أي إنك تقوم بتدليل من نصوص اللغة العربية الموثوقة لتدلل صحة القاعدة وثبوتها في اللغة، يبدو لذي نظر أن الاستدلال«طلب الشيء منة جهة غيره، والاحتجاج هو الاستقامة في النظر سواء أكان من جهة ما يطلب معرفته أم من جهة غيره»[3]الاستدلال هو أن تطلب فهم القضية انطلاقا من غيره كأن تحاول فهم الموقعية باتباع نظرية العامل، والاحتجاج لا يشترط وجود عيره.

2/ الاستدلال بالسماع عند النحاة:

يكثر السماع بين المشتغلين على الترجيح النحوي، وذلك أنه شهرة اللغة وسنن أهلها، وعليه تقوم أدلة من قياس وإجماع واستصحاب...لذلك نجد في متون أصحاب الأصول أقوالا تؤيده منها قول الزبيدي في تاجه شرحا للمادة(س، م، ع)«السماع ما سمعت به فشاع وكُلِّم به وقالوا: أخذت عنه ذلك سمعا وسماعا»[4] فالسماع إذا ما به تكلمت العرب فشاع في خطاباتها.

[1] محمد نجيب سمير اللبدي: المصطلحات النحوية و الصرفية، ، ص ن

[2] محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: الاستدلال، ص 76

[3]الحسن بن سهل العسكري أبو هلال: الفروق اللغوية، ص 70

[4] محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس في جواهر القاموس، تح عبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، الكويت، د ط، 1984، ج 21، ص 224 مادة (س، م،ع)

والذي يتبنى هذا الأصل النحوي يحده بقوله«السماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح ابن الأنباري، فالمصطلحان مترادفان»[1]وحَدُّه أنه«الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وعلى هذا يخرج من كلام غير العرب من المولدين ومنه ما جاء شاذا من كلامهم نحو الجزمِ ب(لن)والنصب ب(لم) كما حكى الليحاني...»[2]وعلى هذا فإن النقل ما ثبتت صحته المدونة قرآن، حديث، وكلام العرب(شعرا ونثرا) وتثبت الصحة بشروط منها الزمن«فأما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال فصحاء [ال]جاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء سكنوا الحضر أم البادية»[3] ووقع خلاف مروي في الاحتجاج بمن خرج عن هذا الزمن.

2 -1 مصادره:

2-1- أ القرآن وقراءاته:

عُرِّفَ القرآن بتعريفات لغوية كثيرة[4]وعرَّفه الفقهاء من المنظور التعبدي[5]وله قراءات[6] وعرّف التواتي بن التواتي نقلا عن ابن الجزري«علم بكيفية أداء كلمات القرآن معزوا لناقله»[7]

---

[1]محمود أحمد نحلة: أصول النحو لعربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1987، ص31

[2] محمود أحمد نحلة: أصول النحو لعربي، ص 31

[3] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، د ط، 1987، ص 19

[4]مصدر"قرأ"قرأ، يقرأ قراءة وقرآنا،(...) وجعل اسما للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم إلياس بليح: محاضرات في علوم القرآن (المحاضرة الافتتاحية)، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2019-2020، ص 5

[5]كلام المعجز، المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته المرجع نفسه، ص 6

[6]قراءاتوالقراءات جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، وهي بمعنى الجمع والضم السيد رزق الطويل: في علوم القراءات، دار الفضيلة، مكة، السعودية، ط 1، 1985، ص 27

[7] التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الجزائر، د ط، 2018، ص 83

فإن القراءات علم القارئ بكيفية تأدية كلم القرآن انطلاقا من معرفة«اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفية أدائها من تخفيف وتشديد وزيادة ونقص وتغيير حركة...»[1]وقد اشترط لقبولها«صحة السند، موافقة الرسم العثماني، موافقة أحد وجوه العربية ولو احتمالا»[2]ومعنى ذلك أن يصح السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل ما أعل سنده، أي أن يسقط ما خالف الرسم من الاحتجاج كالقراءة التفسيرية، ومعنى موافقة العربية أي أن يتحرى القارئ أحد الوجوه التي يخرج إليها إعراب اللفظ من العربية وعلى هذا كان الراجح من الحجج القراءات من السبع«وهو اختيار أئمة ثقات من مختلف الأمصار تكون قراءتهم قدوة لمن سواهم، وكان رائد هذا ابن مجاهد في كتابه"السبعة"»[3]وهذا دليل على أن أصحاب هذا القول انتصروا لقراءات ثابتة عن أهل القراءة وهذا نقل لابن مجاهد، ومن العلماء من قال«ثم من جاء من أضاف ثلاثة قراء وصاروا عشرة.»[4]أي إن القراء زيد لهم جمع من القراء(جعفر المدني، يعقوب الحضرمي، خلف البزار)وكلهم حجة[5]وامتد هذا الخلاف إلى النحاة الذين تخالفوا فيما بينهم فمنهم من رفض الشواذ، ومنهم من قبل، وقد أثر عن أبي حيان الأندلسي أخذه على النحاة تغليطهم القراءات القرآنية الذي تحججوا له بما سمي عندهم توهم القارئ[6].

[1] السيد رزق الطويل: في علوم القراءات، ص 32

[2] محمد خان: أصول النحو، ص 26

[3]السيد رزق الطويل: في علم القراءات، ص 32

[4]المرجع نفسه ص 32

[5] ينظر نعمان بوطهرة: أصول النحو العربي (السماع (النقل))، جامعة باتنة، 2018-2019، ص 42

[6] الأمين ملاوي: جدل القاعدة و النص قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2009، ص 288

فإذا تأملنا موقف الفريق القائل بالحُجِيَة وهم من سموا بالنقليين، أما المانعون فقد استصدروا قواعدهم استنادا إلى نصوص من منابع سواه[1]، ونقل السيوطي عنهم أنهم تحججوا لقولهم ببعد توجيه هؤلاء القراء عن العربية[2].

2 -1-ب/ الحديث النبوي:

رغم الاتفاق الحاصل على أن النبي على ان النبي أفصح العرب فهم لم يحتجوا بكلامه تقول الحديثي إن استشهاد النحاة الأوائل لم يرد إلينا في نصوص موثوقة، ولم نتبين موقفهم أجائز أم ممتنع؟[3]إن النحاة الأوائل حتى وإن جعلوا من الحديث بابا حجة لم يصرحوا بوضوح بقبوله فتجد مثالا لذلك القول إن السابقين لم يحتجوا به[4]أي إن أوائل النحاة حتى وإن ذكروا الحديث فهم لم يؤسسوا عليه قواعدهم ولا أبواب الصناعة وقد ذكر أبو حيان أن علة منع الأولين الاحتجاج ليست إلا عدم وثوقهم من أن الحديث لفظ النبي عليه الصلاة والسلام[5] وأهم ما وضع مبررا لهذا الرواية بالمعنى، وقوع اللحن فيبعض لفظ الحديث[6]وهذا المنع في حرج ولكن المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان والدماميني والسيوطي وغيرهم صرحوا برفضهم

[1] ينظر محمد سالم صالح: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 2006، ص 37

[2] مقرر جامعة المدينة في أصول النحو، جامعة المدينة، السعودية، د ط، د ت، ص 31

[3] خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ص 15

[4] سيبويه(ت 180هـ) سوى بثمانية أحاديث، ولم يصرح بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا كان موقف الفراء(ت 207هـ)فهو لم يتجاوز ثلاثة عشر حديثا، وهكذا يقل الاستشهاد بالحديث عند المبرد(ت 285هـ)وابن السراج(ت 316هـ) وابن الأنباري(ت 328 هـ) والفارسي (ت 377 هـ)وإن كانوا يختلفون في إيراده قلة وكثرة فهم متفقون على عدم جعله شاهدا لغويا للاستقراء محمد خان: مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ط، د ت ، ص 17

[5] محمد خان: مدخل إلى أصول النحو،، ص 18

[6] ينظر أبو بكر زروقي: حجية الحديث في الدرس النحوي بين القدامى و المحدثين، مجلة المخبر، مخبر أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع 5، مارس 2009، ص 110

الاعتماد عليه[1] بينما جعل المجوزون[2] وإذا نظرنا إلى من علل هذا الفعل وجدنا ابن الضائع في"شرح الجمل"يقدم تعليلا لموقف ابن خروف بقوله"كان ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما أرى"[3] وهذا تبيين منه لتعارضه مع الاحتجاج بالحديث.

ونشير إلى موقف وسط مثله الشاطبي"ولم يكن هذا موقف المانعين فحسب، إنما نجد الشاطبي–المدافع عن موقف المتوسطين في الاحتجاج به–ينسب إلى النحويين الأوائل تركهم الاحتجاج به وينفي أن يكونوا اعتمدوا عليه فيقول"لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة"[4] "[5] ونذكر أمثلة لمسائل عند النحاة فيها تعويل على حجية الحديث.

2-1- ج/ كلام العرب:

أنشأ النحاة في مسعاهم إلى ضبط لسان الناطقين بالعربية علما يضبط قوانين العربية، لذا كان لزاما عليهم أن يرجعوا في بناء القواعد إلى كلام العرب.

[1] بوزيد طبطوب: محاضرات في أصول النحو (السماع و مصادره)،جامعة سطيف 2، سطيف، 2015-2016، ص39

[2] الزمخشري(ت 538هـ)ابن مالك وابن هشام(ت 761) ابن خروف ....)ويضاف إليهم(ابن جني، وابن فارس، وابن سيده، والحريري، ابن بري، السهيلي)بوزيد طبطوب: محاضرات في أصول النحو (السماع و مصادره)، ص 39

[3] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، 2003، ص 59

[4] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 52

[5] خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، د ط، 1981، ص 32

2-1- ج/أ/ الشعر

مما تباهت به العرب، وتنافست فيه القبائل، بل كان عمدة للمفاضلة بين القبائل، وإليه استند تفسير القرآن وسائر العلوم، ومن أهم العلوم النحو الذي كان لعلمائه موقف من الحجة الشعرية"فقد عد الشعر عمود أدلة النقل"[1]إذ هو أكثرها استعمالا بين النحاة يقول محمد عيد"إن الشواهد تنزع من الشعر، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن، أو أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم شاهد"[2]فقد نسب محمد عيد إلى الشعر فضلا كبيرا في نقل أخبار العرب، لذا فقد كانت الشواهد الشعرية غزيرة عند النحاة فرغم أنهم نادوا بتقييد الشاهد الشعري بزمن الفصاحة إلا أن التطبيق خالف ذلك فرغم أنهم ختموا الاستشهاد بإبراهيم بن هرمة(ت 176هـ)والمنتمون إلى هذه الإطار الزمني كلهم حجة.واحتج آخرون بمن تجاوز القرن الأول من الإسلام[3].

---

[1] عفاف حسانين: في أدلة النحو، ص 92

[2]محمد عيد: المستوى اللغوي الفصحى واللهجات و النثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، 1981، ص 131

[3]إلا أن الشواهد دلت على خلاف ذلك فقد احتُج بشعر الزباء ملكة تدمر وهي من غير الجزيرة كما احتجوا بشعر جذيمة الأبرش وأعسر بن سعدة محمد خان: أصول النحو العربي، ص 37 كما أنهم تجاوزوا بالشعر عصر المولدين فقد احتج سيبويه والمبرد وابن جني بشعر خلف الأحمر(ت 180هـ)،واحتج ابن مالك والرضي بشعر بشار بن برد(ت 167هـ)، وامتد إلى شعراء القرن الثالث: محمد اليزيدي(ت 202هـ)،والإمام الشافعي(ت 204هـ)،والعتابي(ت 208هـ)،وعبد الله بن أبي أيوب التميمي(ت 209هـ)،وبشر بن المعتمر(ت 210هـ)،والرياشي(ت 210هـ)، وأب–ي العتاهية(ت 211هـ)، وأبي المنهال(ت 220هـ)، والفقيمي(ت 228هـ)،وعمارة بن عقيل(ت 229هـ)، وأبي تمام(ت 231هـ)، وأبي العميثل(ت 240هـ)، ودعبل الخزاعي(ت 246هـ)،والبحتري(ت 284هـ)،وابن المعتز(ت 296هـ)[3] وهؤلاء كلهم عاش عصر الاختلاط كما زاد بعض النحاة ك: المبرد(ت285هـ)،ثعلب(ت291هـ)، وابن الأنباري(ت 337هـ)،وابن جني(ت 392هـ)،الزمخشري(ت538هـ)، وابن يعيش(ت 643هـ)،وابن الحاجب(ت 656هـ)،وابن عصفور(ت 696هـ)،وابن مالك(ت 672هـ)، و"الإستراباذي(ت 686هـ)، وابن هشام(ت 761هـ)،وابن عقيل(ت769هـ)،والأشموني(ت 900هـ)،والسيوطي(ت 911) أشعار من عاش بعد القرن الثالث الهجري:المتنبي(ت 354هـ)، وأبي فراس الحمداني (ت 357هـ)، وابن نباتة(ت 405هـ)، والشريف الرضي(ت 406هـ)، والمعري(ت 449هـ)المرجع نفسه، ص 41

وسكوا في نسبته إلى قائليه مسالك عدة(النسبة إلى القائل: قال امرئ القيس أنشد لبيد...، النسبة إلى القبيلة: أنشدنا بعض بني كلاب، النسبة إلى أحد فنون الشعر: قال الحماسي أو الغزلي...،ذكر راوي البيت: روى قطرب قول الشاعر من أبيات الكتاب...[1]

ومن ما تعارض فيه النحاة بين النظرية والتطبيق أيضا الشعر مجهول فرغم أنهم قالوا بسقوط حجيته إلا أن المتصفح كتاب سيبويه يجد على المشهور خمسين بيتا مجهول القائل إلا أن المازني قال إن في كتاب سيبويه ألفا وخمسين بيتا لما سأله عنها عرف منها ألفا وسقط منه خمسون راويا[2]، ورمضان عبد التواب وافق هذا الطرح وذكر أنه عد ما يزيد عن ثلاثمائة وأربعين موضعا فيه هذا النوع من الشاهد[3].

وفي الكتاب(1050)بيتا في مختلف القضايا، ونذكر منها قوله المصنف في باب إشمام الفاء وتسكينها في الشعر: **فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَ لَا وِغَالٍ**[4]

قال المبرد إن الرواية الصواب له:

فَالْيَوْمَ أَسْقِي غَيْرَ مُسْتَحْقٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَ لَا وِغَالٍ[5]

[1] ينظر عفاف حسانين: في أدلة النحو، ص 92

[2] أحمد أحمد بدوي: سيبويه، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، د ط، د ت، ص 39

[3] رمضان عبد التواب: بحوث و مقالات في اللغة ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 1982، ص 93

[4] سيبويه: الكتاب، ج 4، ص 204 و امرئ القيس: الديوان، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 5، 2009، ص 122

[5] محمد بن يزيد المبرد: الكامل في اللغة و الأدب، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997، ج 3، ص 71

2-1- ج ب/ النثر

النثر العربي باختلاف فنونه مصدر يستدل النحاة على قواعدهم، فقد ذكر الحاج صالح أمثلة لقواعد استقاها البصريون وأولهم سيبويه من النثر ردا على من قال إن الشعر مصدر القاعدة اللغوية الوحيد بقوله"ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله هاهنا ارتفع كما ارتفع في ذهب، وشُغِلَت ضرب به كما شُغِلَت به ذهب لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل فإن قدمت وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك ضرب زيدًا عبدُ الله...وهو عربي جيد كثير"[1]فهذا رد من الحاج صالح نقل فيه اعتماد سيبويه على كلام الفصحاء دليلا للقاعدة.يذكر الحاج صالح في الكتاب نفسه أنه أحصى أربعمائة وستة عشر شاهدا سُمِعَت بعينها من النثر العربي، كما أنه قد عد من النماذج القياسية التي جعلها سيبويه دليلا لقواعده أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة عشر شاهدا[2].

كما أنه واصل كلامه فعقب على ما أخذه الكوفيون فقد وصلنا من طريق الكسائي عن شيخهم الفراء صاحب معاني القرآن مثلا قوله"ومن كلام العرب أن يضمروا(من)في مبتدأ الكلام، فيقولون منا يقوله ومنا لا يقوله"[3]وهذا استدلال على جواز إسقاط من الآية﴿**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ**﴾[4].

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، الجزائر، د ط، 2012، ص 325و عبد الله بن قنبر أبو بشر سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 14-15

[2] عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة، ص 330

[3] عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة، ص 331 و يحي بن زياد أبو زكريا الفراء: معاني القرآن، تح عبد الفتاح إسماعيل شلبي و علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 1983، ج 1، ص 271

[4] يحي بن زياد أبو زكريا الفراء: معاني القرآن، 271

وقد انتقد بعض المحدثين ومنهم الدكتور تمام حسان على النحاة في سماعهم مآخذ منها[1]: وقوعهم في مخالفة منهجية، فقد شمل تحديهم الزماني مراحل زمانية متعاقبة من تاريخ اللغة، لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها[2] يرى أنه كان على النحاة أن يدرسوا كل مرحلة من المراحل دراسة وصفية على حدة[3]، هذه المآخذ لم تحل بين تمام حسان واتخاذ الأعذار فقد تحجج لهم ب: بالمنهج الذي سلطه علمهم لم يكن معروفا في زمنهم، الفارق الزمني بين القدامى والمحدثين يعطي لهؤلاء تجارب القرون السابقة ما لم يتهيأ مثله للنحاة الذين كانوا في طلائع الطريق، فقد أصلوا هذا العلم على غير مثال سابق،خلط النحاة بين عصور مختلفة عائد إلى أن معاصرة الرواية للنحوي تجعل كما يقدمه الراوية متحدا إلى خد كبير في طريق الأداء غير صالح للكشف عنها باختلاف العصور[4]، نلحظ أن الدكتور تمام حسان قد نقد النحاة كما تقدم ذكره، ولكنه استدرك بجملة من الأعذار التمسها لهم لضربهم في البداوة.

من المواضع التي ذكر فيها ابن ولّاد الحجة بالسماع نورد هذه المسائل:

المسألة الأولى[5]وجاءت استدراك ابن ولّاد على سيبويه قوله في باب'مجاري أواخر الكلم"[6]مذهبه في باب جاري الكلم[1] أي إن سيبويه جعل ما ذكره ليفرق ما هو أصيل في الكلم

[1]مبروك بركات: منهج النحاة في انتقاء كلام العرب و دراسته في نظر تمام حسان، مجلة الممارسات اللغوية، قسم الآداب و اللغة العربية، جامعة مولود معمري، ع 38، ديسمبر 2016، ص 110

[2] تمام حسان: اللغة بين المعيارية و الوصفية و المعيارية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 4، 2000، ص 32

[3] المرجع نفسه، ص ن

[4] تمام حسان: الأصول، ص 97- 103، تمام حسان: مقالات في اللغة و الأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر،، ط 1، 2006، ج 1، ص 449-450

[5]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 43

[6]سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 13

وما طارئ يتغير تبعا لتغير العوامل المسببة له، وهذا ما رد عليه المبرد بقوله برداءة الإعراب بالحركات[2] فرد المبرد أن رأي سيبويه فيه رداءة فقد جمع الحرف والحركة وهما ليسا سواء.

أما ابن ولّاد فقد علق على قول المبرد«هذا الرد يحكى عن المازني»[3] أي عن هذا الرد ليس من رأي أبي يزيد بل هو من للمازني، يواصل ابن ولّاد فيقول«أما قول المبرد: عدل بين حركة وحرف فهذا جائز في اللفظ من غير وجه، أحدها: يكون أرد لأفرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين ما يبنى عليه الحرف بناء، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، واجتزأ لذلك لعلم المخاطب بما يعني، و هذا شائع، ومنه قوله تعالى﴿**إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**﴾[4]وقوله تعالى أيضا﴿**اسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا**﴾»[5]وما أشبه ذلك وقولك: الفرق بين الحجاز وأهل الشرق، كيتَ وكيت تحذف أهل في أول الكلام لأن المخاطب قد علم أنك مفرقٌ بين الأَهْلينِ، وكذلك إذا قلت: الفرق بين الفرات وماء دجلة وبين الفرات وطعم دجلة كذا وكذا عَلِمَ أنك مفرق بين الطعمين ولا نعلم أحدا منع إجازة ذلك ما لم يكن لبس في الحذف فهذا على وجه المجاز»[6]فقد ذهب أبو العباس انطلاقا من دليلين من مصدرين للسماع إلى بطلان جوابا المبرد على سيبويه.

وإجماع النحاة ومنهم سيبويه على جواز الحذف ما لم يلتبس الكلام على السامع، بينما كان المبرد رافضا للحكم.

---

[1] المرجع نفسه، ص 16

[2]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 43

[3] هود 46

[4] يوسف 82

[5]السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 318

[6]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 53

كما قال في المسألة السابعة[1]وفيها تدارك صاحب الانتصار ما وقع من سيبويه في مسألة(ما)[2]حين قال بتصرفها تصرف النواسخ[3] موردا أدلة متباينة في كلامه[4]، يقر سيبويه بوجوب التمييز بينما الحروف المشبهة بالفعل والأفعال فحمل هذه الحروف على لا يجعلها تعمل كالفعل لأنها أضعف منه.

ثم يحكي عن الفرزدق بيتا ورد فيه النصب:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَ إِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ[5]

فقال إن بعض العرب نصبت(مِثلَهم) وعلى الخبر وقال إنه لا يكاد يعرف إلا إذا حكى ما سمع، وإذا صح هذا القول فصح(ما قائما زيد) وهذا بعيد جدا[6]وقد رد بعض على سيبويه بأن الفرزدق تميمي وتميم ترفع الخبر مؤخرا كيف ينصبه مقدما؟ فأجاب محتج لسيبويه أنه قد يكون تأثر بلغة الحجاز فأخذ لفظهم فأخطأ[7]أي إن البيت منقول لموضع غلط حفظه الفرزدق.

قال المبرد إن مذهب سيبويه باطل من جهة الاستشهاد بلغة ضعيفة المصدر[8]فقد نقل المبرد قولا على المازني يجيز ما ذهب إليه الفرزدق.

---

[1] المرجع نفسه، ص 54-55

[2] الزجاجي: مجالس العلماء، تح عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الكويت، ط 2، 1984، ص 73

[3] سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 118

[4] المرجع نفسه، ص ن

[5] همام بن غالب التميمي الفرزدق: الديوان، تح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1978، ص 167

[6] سيبويه: الكتاب، ج 1، 120

[7] سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 124

[8] المرجع نفسه، ص ن

أما ابن ولّاد الذي دفع حجة المبرد بعلة أن العرب لا تحتاج لأن تملك ضرورة والنحوي هو من عليه مراعاة قياسه، فإن وافقه فهو وإلا جعله ضمن الشاذ، وإنما الحاصل في رواية البيت تصريف الرواة اللفظ الواحد على ألسنة قبائلها، وقد أورد سيبويه بيتا لمسائل شتى، ولغة كل من الراوي والشاعر شاهد[1]فقد أقام ابن ولّاد هنا الحجة على المبرد إذ رد عليه حجة غلط بتعدد الرواية للبيت الواحد وأن كلا من قائله وراويه حجة فلا تصح تخطئته.

[1]السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 461

الفصل الثاني: الاستدلال بالعقل عند ابن ولّاد

المبحث الأول: االقياس

المبحث الثاني: الإجماع

المبحث الثالث: الاستصحاب

1/ القياس

عمد النحاة في بناء لقواعد العربية واستنادا إلى ما سمعوا من العربية إلى آلية القياس، وهو تلك الوسيلة التي تقوم على مماثلة العقل بين جملة من الألفاظ التي تتشابه أصلا، فيماثلون بين الظواهر المتشابهة، مما جعلهم وبأثر من المنطق القياس الذي يعرف أنه:

1-1/ أ/لغة:

جاء في لسان العرب«قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه إذا قدره على مثاله، ويقال قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما، وقيس شبرا أي قد شبر، والقيس والقدر سواء، ويقال هو يخطو قيسا أي يجعل هذه الخطوة بميزان هذه، ويقال قصر مقياسك عن مقياسي أي مثالك عن مثالي، وروي عن"أبي الدرداء"أنه قال خير نساءكم التي تدخل قيسا وتخرج ميسا، قال"ابن الأثير"يريد أنها إذا مشت قاست بعض خطاها فلم تجعل فعل الخرقاء ولم تبطئ ولكنها تمشي مشيا وسطا معتدلا فكأن خطاها متساوية»[1]فقد جعل القيس للدلالة على الاستقامة والاعتدال.

قال ابن الأنباري«القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا قدرته، ومنه المقياس أو المقدار»[2]فالأنباري هنا يجمع في مختصر قال أهل اللغة عن لفظ الجذر(ق، ي، س) موفرا على الراغب تصفح المعاجم.

[1] ينظر ابن منظور: لسان العرب، طبعة بولاق، ، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1883، مج 8، ص 70-72

[2]ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو،

1-1/ ب/اصطلاحا:

يعد القياس«حمل فرع على أصل لعلة جامعة بيتهما»[1]هو أحد أوسع الأدلة استعمالا فقد استمده النحاة من الفقهاء«والقياس لدى القدماء هو الأساس الذي تبنى عليه كل ما نستنتجه ونستنبطه من قواعد في اللغة، أو صيغ في كلماتها أو دلالات في بعض ألفاظها فهو بمثابة الميزان الذي يبين لنا الصحيح من الزائف: والشيء الذي يقبل أو يرفض.

إن علماء القرن الثاني الهجري بعد أن وردت إليهم تلك الذخيرة اللغوية وبعد أن ورثوا من الأساليب الأدبية القدر الكبير، جعل كل هذا الذي جاءهم من العرب أساسا وقاعدة يبنون عليها ما قد يظهر لهم، فالقياس إذن ما هو إلا استنباط مجهول من معلوم»[2] مفاد هذا القول أن علماء القرن الثاني الذين هم أهل رواية ولغة لما تلقفوا عن العرب سُنن كلامها أخذوا يردون إليها ما تكلمه أهل الزمن فما وفقه فهو العربي الفصيح وإلا فالشاذ.

1-2/ حجية القياس:

القياس وهو المسمى"الاستدلال العقلي"بخلف أدلة الفقه فقد نقل عن أهل هذا العلم قول فريق منهم«القياس حجة شرعية يجب العمل بها شرعا فهو جائز عقلا»[3] وهذا من المثبتين[4] وهناك مانعون يقول أحدهم«وذهب أصحاب الظاهر إلى إبطال القول بالقياس في الدين جملة، وقالوا لا يجوز الحكم البتة في شيء من الأشياء كلها إلا بنص كلام الله – تعالى –

[1] محمد خير حلواني: أصول النحو العربي، دار الأطلسي، الرباط، المغرب، ط 2، 1983، ص 93

[2] فرحات عياش: الاشتقاق و دوره في نمو اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، د ط، ص 50

[3] منيرة علي صالح آل مناحي: مدخل إلى القياس الأصولي –تعريفة –حجيته –أركانه و شروطه–أقسامه، مجلة الدراسات الإسلامية و البحوث الأكاديمية، جامعة الباحة،القاهرة مصر، مج 11، ع 72، 2016، ص 322

[4]منيرةعلي صالح آلمناحي: مدخل إلى القياس الأصولي،ص 323

أونص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ...»[1]، نجده في صدر أدلة النحو المجمع عليها، والمتأمل في مصنفات القدامى يجد نفسه أمام القياس في الأصول التي يتفق عليها جاء في ارتقاء السيادة «فأُخذ بالسماع وبالقياس»[2]فنجد أنفسنا أمام إجماع على الاستشهاد به، انطلاقا من تضييق البصرة للسماع فقد قيدت القياس بقواعد حدها نحاتها ولم ترض الخروج عنها بنما فعلت الكوفة عكس ذلك[3] أي إن أهل البصرة لم يقبلوا ما خالف القاعدة التي صاغوها مهما مصدره فيما جاء الكوفيون وقبلوا كل ما تكلمت به العرب مما وافق القاعدة أو تعارض معها،ويرفضه النحاة الظاهريون منهم ابن مضاء القائل"والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء،وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ...»[4]عدّ ابن مضاء القياس جهلا من أحد النحاة لا يعقل متابعته فيه.

1-3/ أركان القياس:

لكل من أدلة النحو أركان والمقيس عليه(الأصل)،المقيس(الفرع)، العلة، الحكم؛والظاهر للعيان أن أركان القياس السالفة تضبط تبعا لتقسيم الكلم وأنماطه، فأما الركن الأول"ويظهر أن المقيس عليه في التحليل، قد يتناول المفردات فقط،...وقد يتعلق بالألفاظ التركيبية»[5]أما المقيس فالبادي للعيان أنه"ما يولد من ألفاظ في الحديث والتأليف، والذي يقاس على قواعد

[1]ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تح محمود محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ج 7، ص 45

[2]يحي الشاوي: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي، دار الأنبار، تكريت، العراق، ط 1، 1990، ص 61

[3] ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط 6، 1978، ص 10-14

[4]ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط 1، 1979، ص 131

[5] محمود حسن الجاسم: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار النمير، دمشق، سوريا، ط 1، 2007، ص 177

العربية»[1]فألا ترانا ننشأ كلما ليس في قاموس الغرب بآليات في اللغة كالاشتقاق والنحت...ونعلل صحتها بجريانها على الأقيسة العربية.

تقدم الحديث أن القياس علاقة بين مقيس ومقيس عليه لعلة توجب اشتراكهما في الحكم، وإلى العلة الموجبة للقياس يرجع تحديد نوعه، وقد جلال الدين في الاقتراح صورا أربعة له«حمل فرع على أصل، حمل أصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد»[2] وهو أقسام ثلاثة«قياس العلة، قياس الشبه، قياس الطرد»[3]فمثلا أنت تقيس ما دل على حدث حاضر(اسم الفاعل)على الفعل المضارع، فما قسته مقيس والمضارع المقيس عليه.

أما الحكم فهو ذلك المعيار الذي مرده إما الباب النحوي أو العامل بالاستناد إلى الكلام الفعلي وهذا وجه، أما الآخر فهو أن يحكم على الحكم بالقوة أو الضعف أو الفساد[4] فتجدنا نحكم برفع نائب الفاعل نظير ووقوعه مسندا إلى ما بني للمجهول.

أما ركن الحكم بالوجه وعدمه فالعلة التي هي صنوف:

التعليمية: ما تخذ لتعلم النحو كتعليل رفع المضارع بالحمل على المبتدأ لدى التجرد.

القياسية: والتي إليها نعيد الأحكام النحوية ك تعليل الرفع في الفاعل بالإسناد.

الجدلية النظرية: وهي جملة العلل الثاني وما زاد عنها وتجدها محل خلاف بين النحويين.[1]وهذا ما عليه جمهور أصحاب الأصول وهو ما ذهب ابن مضاء إلى القول

[1] المرجع نفسه، ص 180

[2]السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 42

[3] عفاف حسانين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، د ط، 1996، ص 156

[4] ينظر محمود حسن الجاسم: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، ص 182

بانتفائه عن الدرس النحوي لارتكازه على البعد الفلسفي وهو الخارج عن الدرس النحوي إلى الدراسة الفلسفية فيقول«ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث»[2]فهذا تبطين منه للقول بما عليه سلفه من أصحاب الظاهر بسقوط العلل التي تفضي إلى فلسفة أكثر منها تعليم.

1-4/ أنواع القياس في الدرس النحوي

كأي من الأدلة النحوية تتعدد صور القياس النحوي، ونورد جملة ما ذكره علماء أصول النحو حول أنواعه وأهمها:

1-4 أ/ قياس العلة:

وهته الصورة من ضروب القياس تُحدُ بأنها«أن يُحمل الفرع على الأصلِ بالعلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل، نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد»[3]وذلك من أن الفاعل مسند إليه الفعل والنائب عنه كذلك، والملحوظ أن الرتبة الثانية وعلاقة الإسناد كانتا الرابطة التي جعلتنا نحمل على الأول الآخِر، وفي تعقيب على الضرب يقول محمد سالم صالح«فقياس العلة لما كان قائما على إيجاب العلة للحكم، استخدم هذا النوع من القياس بشكل رئيسي في تقرير القواعد والأحكام، ولقد وصلت هذه القواعد والأحكام إلى مستوى الاستقرار والاكتمال قبل الأنباري»[4]يلحظ الممعن النظر في كتاب الانتصار أن مصنفه لم يقم في اعتراضاته بابا لهذا الصنف من المقايسة.

---

[1] ينظر حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص 54-56

[2] ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص 39

[3] ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص 105

[4] محمد سالم صالح أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 2006 ، ص 390

1-4 ب/ قياس الشبه:

للمقايسة بين العناصر النحوية علة أخرى ألا وهي التشابه أو الشبه«أن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يُدَل على إعراب المضارع بأنه يختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه»[1]فألا ترانا نعرب المضارع والأصل فيه البناء لفعليته، وذلك أشبه في شيوعه الأسماء خاصة اسم الفاعل تحركا وسكونا.

1-5/ القياس بين القدامى والمحدثين

كان الجمهور يحتج به فقال الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ[2] **[من المتقارب]**

هذا البيت يشير إلى أن الكسائي سلك مسلم النحويين الذينَ سبقوه في الاحتجاج بالقياس.

وكان ابن مضاء من أشد المنكرين لهذه الاستعمالات للقياس فقال بتعارضها و حكمة العرب فقال«العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء،وتحكم عليه بحكمه، وعلة الأصل غير موجودة في الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويين ذلك فقد جَهِل، ويُقبل قوله، فكيف ينسبون إلى العرب ما يجهل بعضهم بعضا، وذلك أنه لا يقيسون الشيء على الشيء

[1] كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن الأنباري أبو البركات: لمع الأدلة، ص 107-108

[2] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 177

ويحكمون عليه بحكمه، إلا كانت علة حكم الأصل»[1]فابن مضاء هنا يجعل القياس جهلا من النحاة ونفيا لحكمة العرب.

وإذا نظرت إلى المحدثين وجدت لمجمع القاهرة قرارات تجيز هذا العمل اللغوي وهي كثيرة منها قياس المصدر الدال على الحرفة على باب(فِعالة)[2]

1- 6/ التعارض بين القياس والسماع:

يجد الناظر الدارس للقياس نفسه أمام اختلاف بين البصرة والكوفة في القياس، وقد رد محمد الخضر حسين ذلك إلى التعارض بين القياس والسماع«وقد يختلفون في القياس نظرا إلى ما يقف لهم الأحوال التي تعارض السماع»[3]وفي هذا الحال تجد النحويين يستعملون السماع مقدما على القياس«لأن السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا»[4].

أُورِد القياس في مواضع شتى من الانتصار منها: قوله المؤلف في مسألة سقوط هَمْزِ (حمراوون)لشبهها ب(ورقاوون)«وإنما لم يجز أن تهمز الواو في حمراوون، لأن الهمز إنما ترك فرقا بينها وبينما هي أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة(قراء)و(رداء)»[5]بينما نجده في مسألة أخرى يوظف القياس فيبطل به اعتراض أبي يزيد على حمل(إنْ)على(إما)في قول الشاعر **سَقَتْهَا الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَ**[6] **[من المتقارب]**

---

[1]أحمد العباس أبو العباس بن مضاء: الرد على الرد، ص 156-157

[2] محمد خان: أصول النحو العربي، ص 78

[3] محمد الخضر حسين: القياس في الغة العربية، ص 48

[4]محمد خيري حلواني: أصول النحو العربي، ص 108

[5]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 215

[6] النمر بن تولب العكلي: ديوان النمر بن تولب، تح محمد طريفي، دار صادر بيروت، ط 1، 2000، ص 119

ذهب المبرد إلى وجوب التكرار في إما، واستثناها في هذا الموقع[1]، أجاب بن ولّاد هذا القول«سبيل(إما) في ذلك(لا)إذا قلت:(ما قام لا زيد ولا عمرو)وإن شئت قلت(ما قام زيد ولا عمرو)فإن شئت أكدت النفي، وزدت لا أولا، وإن شئت حذفته»[2]فنلحظ هنا أن صاحب الانتصار استقر على مذهب القائلين بعدم التكرير.

وفي هذا الأصل للاستدلال أيضا نجد باب تعدية ذهب بالحرف بين الجواز والمنع وهي تحت عنوان المسألة الثالثة[3]ويشير صاحب التحقيق إلى سقوطها من المخطوط ونصها استدراك ابن ولّاد على سيبويه في باب(الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)[4]، وفيها قياس النظير، قول سيبويه بجواز قياس(ذهبت الشام)على(ذهبت البيت)[5]،وذهب المبرد إلى أن(البيت)مفعول به للفعل دخل وهو من الأفعال التي تتعدى مرة بحرف ومرة أخرى بغير حرف»[6]«[7]وهذا المذهب المتبنى من المبرد هو قوله أبي عمرو عثمان الجرمي الذي يقول إن في هذه المسألة غلطا من سيبويه في حمله ذهب على ما يتعدى بحرف[8] وقد رد ابن ولّاد هذا الكلام بقوله في الانتصار«(ذهب) أصله ألا يتعدى إلا بحرف، ويدل على ذلك أن مصدره مصدر ما لا يتعدى وهو(فعول) تقول: دخل: دخولا، وقعد:قعودا، وجلس جلوسا، ذهب:

---

[1] المرجع نفسه، ص 93

[2] النمر بن تولب العكلي: ديوان النمر بن تولب، ص 95

[3] عصمت العجب محمد الأمين: الأدلة النحوية عند بن ولّاد في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، ص98

[4]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 46

[5]سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 34

[6]سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 36

[5] المبرد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 3، 1994، ج 4، ص 337

[6] سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 160

ذهوبا ف(فعول) مصدر ما لا يتعدى من الأفعال»[1]في نص نقله عن الكتاب يرينا فيه مذهب سيبويه الذي ارتضاه وجعل له النصرة، إذ هو ضمنيا يبطل تعدية فعل الذهاب بنفسه لما يرى في نظيراته من أفعال العربية من تعدية بالحرف وجبا.

نراه يزيد قوله شارحا مذهب الذي احتج له«...أراد أن حرف الجر حذف مع (ذهبت) كما أنه حذف مع(دخلت)وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرق، إلا أن العرب قد استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض(...)فأما(ذهب ودخل)فاستعمل معهما الوجهان أعني حذف حرف الجر وإثباته، كقولهم: دخلت في الدار، ودخلت الدار وذهبت الشام، وذهبت إلى الشام، واستعمالهم حرف الجر في جميع المواضع مع(فَعلْتُ)وأنه غير ممتنع معها على أي حال يدل على أنه الأصل وأن الحذف فرع»[2]أي إن انب ولّاد المبرد من قبيل أنه جعل الفرع أولى من الأصل وهذا خلاف أولى فالحري بذي اللب تحري ما عليه استعمال العرب دارج.

وإذا قلبنا صفحات الكتاب وجدنا أنفسنا أما مسألة أخرى بها أحد ضروب القياس أيضا وسمها المسألة الثامنة[3]وإذا شرعت تتبع رأي ابن ولّاد وجدته يقول في استدراك له على قول سيبويه في باب(ما يُجرى مما يكون ظرفا هذا المجرى)[4] سيبويه بجواز الإسناد إليه[5]وقد فصل ابن الأنباري في نزهة الألباء هذا[1].

---

[1]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 46

[2] المرجع نفسه، ص 46-47

[3]المرجع نفسه، ص 57

[4]سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 84

[5]رأى سيبويه أن يجوز الرفع بالظرف التمكن كما يجوز بالفعل ينظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح أحمد سيد مهدلي علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ج 1، ص 377-378

وأورد أيضا خبرا عن الجرمي ردا على سيبويه قال "وفي الكلام شهرَ ثرى، وشهرٌ ثرى، وشهرٌ مرعى وخبرنا أبو عمرو الجرمي بهذا كله منصوبا، وسمعنا بعض ذلك منصوبا من الرواة[2] أي إن النحاة سمعوه من الرواة ولا حجة لهم عليهم وجواز الرفع عندهم حملا على الذي رأيتُ زيدٌ التي حذفوا منها الهاء، التي أسقطوا منها هاء في الصلة، وهو جيد يتلوه جودة حذفه في الصفة كقولك الناس رجلان، رجلا أكرمت ورجل أهنت، والضعيف حذفها من الخبر، وشواهد هذه المسألة عند أهل البصرة وأهل الكوفة كما رواها سيبويه، ومن القياس أن تجيز قولها زيد ضربته حملا على إجازتها زيدا ضربته، فهما جائزتان وإن كانت إحداهما أكثر من أختها اطرادا. وذلك أن المفعول إذا تقدم وشغل عنه فعله جاز فيه الرفع، ونصبه ضعيف إذا لم تَشْغَلْ عنه فعله، و يمنع فيه الرفع على نية الهاء[3].

2/ الاستدلال بالإجماع

يعتبر الإجماع أحد أوسع النحوية استعمالا في الاستدلال النحوي، وذلك أنه يمنح المقعد النحو مجالا ينطلق من النص إلى القاعدة، إذ يعتبر اتفاق العلماء على ما حكم ما خالف النص في أو القاعدة مصدرا يبنون عليه أحكام النحو العربي.

---

[5]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 57 كمال الدين بن الأنباري أبو البركات: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 127

[6] هو صالح بن إسحق الجرمي أخذ النحو عن الأخفش ينظر كمال الدين بن الأنباري أبو البركات: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 114

[7] ينظر ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 57

" ثوب مبتدأ مرفوع نُكِّر للتنويع

[1] امرئ القيس: الديوان، تح فوزي فاعور، ص 159

[2] ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 58

[1] ينظر ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 59

2-1/ الإجماع برين المفهومين اللغوي والاصطلاحي

وهو في عرف أهل اللغة على دلالتين:

الأولى: العزم والتصميم على الأمر، تقول أجمعت الخروج وأجمعت على الخروج[1]ومنه قوله تعالى﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾[2]، الثانية: الاتفاق على الأمر، يقال: أجمع القوم على كذا، إذا اتفقوا عليه[3] والمترامي أن مصدر الدلالتين واحد فإن الجيم والميم والعين أصل واحد، بدل على تضام الشيء[4] أما مصطلحا فله تحديدات عدة بين الفقهاء وأهل أصول النحو،فعرف عند الأصوليين بعدة أقوال فقال الشيرازي(ت 476هـ)هو اتفاق علماء العصر، على حكم الحادثة[5]أي إن الجماع اتفاق أهل زمن على حكم أو قول، وعرفه التفتازاني(ت 792هـ)أنه«اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام على حكم شرعي»[6] وحاصل هذين المقالين أن الإجماع عند أصحاب الأصول إنما هو وفاق يحصل بين علماء مجتهدين في زمن معين على حكم في مسألة مستجدة.

وجاء هذا المصدر عن النحاة بمعنى لا نكاد نجد عليه استقرار فقد اختلفت تعريفاته، بل لم نجد في كتب المتقدمين سوى ملامح لتعريف دون التعريف الصريح له فقد عرفه ابن جني فقال«إجماع أهل العربية يمكن أن يكون حجة»[7]فقد اكتفى من خلال هذا باعتباره أحد

---

[1] محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تح محمد عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة، مصر، 1964، ج 1، ص 396- 397 مادة (ج، م، ع)

[2] يونس 71

[3] الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص 97

[4] ابن فارس: مقاييس اللغة، ج 1، ص 479 مادة (ج، م، ع)

[5] إبراهيم بن علي الشيرازي: اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1985، ص 87

[6] التفتازني: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، المطبعة الازهرية، 19 ، ص 41

[7] ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 189

أدلة النحو ولم يقدم تعريفا له[1]وكذلك فعل السيوطي ويحي الشاوي الذين اعتبراه ما أجمع عليه نحاة أهل البلدين[2].

أما المحدثون من الباحثين فقد حذوا سنة من قبلهم في الاختلاف، فتجد خديجة الحديثي تعرفه بقولها«الإجماع في العربية: هو اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور، أو على صورة من صور التعبير»[3]أي إن الإجماع عندها اتفاق بين أهل علم العربية على رأي معين.

أورد ابن ولّاد في انتصار لسيبويه على المبرد أمثلة على هذا الدليل منها:

في المسألة الأولى[4]التي هي استدراك منه على سيبويه في باب(مجاري أواخر الكلم) وهذا الدليل قد يرد متصلا بالسماع والقياس[5] فقد قال معقبا على مذهب المبرد في جواز عدل الحركة والحرف إن هذا الفعل في اللفظ بغير وجه، فإنه إنما أردا أن يمِيز بين الحركة الأصل وهي حركة البناء والحركة المسببة بالعامل، فأقام المضاف إليه مقام المضاف الذي حذفه[6].

[1] محمد إسماعيل المشهداني: الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، دار غيداء، عمان، الأردن، ط 1، 2013، ص 42

[2] المرجع نفسه، ص ن

[3] خديجة الحديثي: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، الكويت، طد ط، 1975، ص 126

[4]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 43

[5]السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 372

[6]ينظر ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 43، والأعلم الشنتمري: النكت في شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 169 و الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، تح عوض أحمد الفوزي، دار الأمانة، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج 1، ص 16-17

3/ الاستدلال بالاستصحاب عند ابن ولّاد

الاستصحاب أحد الأدلة المعتبرة بين الفقهاء وعلماء أصول النحو، وقد عول عليه أصحاب أصول النحو بأثر من النحاة الفقهاء الذين كانوا يعللون أحكام الفقه، فبحثوا عن علة تبين الأحكام النحوية.

3-1/ الاستصحاب عند الفقهاء

يعد الاستصحاب دليلا منقولا عن أصول الفقه التي وفقه علماؤها موقفين منه، فأما المؤيدون فقد قال أحدهم«واعلم أن القول باستصحاب الحال أمر لا بد منه في الدين والشرع والعرف، أما في الدين: فلأنه لا يتم الدين إلا بالاعتراف بالنبوة ولا سبيل إليه إلا بواسطة المعجزة، ولا معنى للمعجزة إلا فعل خارق للعادة، ولا يحصل فعل خارق للعادة إلا بتقرر العادة ولا معنى للعادة إلا أن العلم بوقوعه على وجه مخصوص في الحال يقتضي اعتقاد أنه لو قع لما وقع إلا على ذلك الوجه وهذا هو عين الاستصحاب»[1] وهذا القول إن أقر شيئا فإنما يقر الاستدلال بالاستصحاب الذي إليه يرد ما لا أصل في إثباته، وذلك انطلاقا من القول لمنطقي بإدراك الثابت الذي يراد اعتبارا منه إثبات الفاقد دليل الثبوت.

3-2/ الاستصحاب عند النحاة

أما الناظر نحاة العربية فيجد الخلف بينهم كما هو عند الأصوليين، فقد أسقط ابن جني ذكره أبين أدلة النحو«أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس»[2]،وقال صاحب

[1] الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، تح أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 2، 1999، ج 4، ص 1443 ومحمد بن بهدار الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، تح عبد القادر عبد الله العاني، دار الصفوة للطباعة و النشر، الغردقة، ط 2، 1992، ج 6، ص 17

[2] ابن جني: الخصائص، ج 1 ، ص 189

الإغراب«أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال»[1] إلا أن المتفحص يجد ابن جني قد مارس هذا الدليل رغم أنه لم يقره.[2]

أما المحدثون فأولى محاولاتهم الرائدة في وصف ودراسة الاستصحاب مثلها تمام حسان في كتاب"لأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"أين درسه

محاولا بيان وضعه بين أدلة النحو المعتبرة[3]، أما محمد عبد العزيز فقد أفاض في دراسة الاستصحاب وأثبته إجراء استدلاليا[4]، أما دراسات غيرهما من الباحثين في أصول النحو فتجد منهم سعيد الأفغاني الذي يكتفي بهامش في كتابه في أصول النحو يجعل فيه الاستصحاب أثرا فقهيا في النحو[5]، أما محمد خير الحلواني فلا يعدو في حديثه تكرير قول ابن الأنباري[6] ويستدل على كلامه بمسألة إن في الإنصاف[7]، أما عبد الرحمان السيد فليس إلا على نهج سابقيه يعرف الاستصحاب وليس إلا[8] وليس يخرج بهذا عن النهج السائد في كون الاستصحاب أثرا فقهيا في النحو[9]، فقد أجمع كل هؤلاء على أن الاستصحاب لا يعدو كونه

[1] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، ص 81

[2] فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة و النشر و التوزيع، دب، د ط، 1969، ص 156

[3] ينظر خالد بن مهنا سليمان الكندي، التعليل النحوي في اللغوي العربي بين القدامى و المحدثين، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2007، ص 115

[4] محمد عبد العزيز عبد الدايم: أصول النحو العربي بين النظرية و المنهج، ص 361-394

[5] ينظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، د ط، 1994، ص 103

[6] محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 2011، ص 123

[7] ابن الأنباري: الإنصاف فمسائل الخلاف، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د ط، 2009، ج 2، ص 270

[8] عبد الرحمان السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها و تطورها، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، 1968، ص 253

[9] ينظر خديجة الحديثي: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، ص 446، ومحمود أحمد نحلة: أصول النحو، ص 141 وعفاف حسانين: في أدلة النحو، ص 229 وعلي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 121

أثرا فقهيا في النحو[1]، فقد أجمع كل هؤلاء على أن الاستصحاب لا يعدو كونه أثرا فقهيا في النحو.

وإذا تفحصنا دراسة تمام حسان الأصل وأخذه على الدارسين السابقين عدم وضوح المنهج عندهم مما جعلهم لا يستدلون جيدا بهذا الدليل[2]، أما خميس الملخ الذي يرى التطبيقات المشتهرة عن النحاة دليلا على ضعف الاستصحاب ويمثل لذلك ببِناء فعل الأمر استصحابا للحال[3].

وفي متن الانتصار لسيبويه على المبرد نجد أنفسنا أمام مسائل يُستَدَلُ عليها لهذه العلة: في المسألة الثالثة والثمانين وهي استدراكه رأي سيبويه في باب(هذا ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا)[4] حيث قال بتصرف الفعل إذا سميت به علما[5] وأجاب المبرد فقال ممتنع[6] إذا هو على هذا الرأي يمنع صرف الأعلام.

أما ابن ولّاد فقد قال إن ما عقد عليه سيبويه رأيه إنما هو من باب شبه الوجه لا التصريف، وليس من دليل على انصرافها كما يبرين، أما تستويته الياء والتاء فهو من قبيل وقوع الإجازة في إسقاط الزوائد في الميزان[7]

---

[1] ينظر خديجة الحديثي: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، ص 446، ومحمود أحمد نحلة: أصول النحو، ص 141 وعفاف حسانين: في أدلة النحو، ص 229 وعلي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 121

[2] ينظر تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب، ص 62 و 107

[3] ينظر حسن خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2001، ص 184

[4] سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 206

[5] المرجع نفسه، ص 209

[6] ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 196

[7] ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 197

أما في مسألة أخرى وهي المسألة الثالثة والثمانون فقد ذكر في باب(هذا ما يلفظ مثنى كما لفظ في الجمع)[1] فقال في الكتاب أنه يجوز أن تطابق العدد والمعدود في جمع القلة من باب أفعل[2]ومثله قوله آخر

قَدْ جَعَلَتْ مَيٌّ عَلَى الظُّرار خَمْسَ بَنَانٍ قَانِئِ الأَظْفَار[3] [من الرجز]

وكان رد المبرد على قول سيبويه أن قال وصرف(يبرين) أنه ليس من كونه اسم لبلد أو لشخص بل حملا على تصغير الأفعال في باب(ما أميلح)[4]

في رده على المبرد قال ابن ولّاد إن الحجة ضعيفة من جهات: أولها أنه لم يرد الصرف في(يضربون)حين ساوى بين(ضربين)و(يضربين)بل أراد المعنى، والثانية فقوله إن لزوم الياء لم يكن للصرف بل كان شبها في الوجه، كما أنه أجرى(يضربون)مجرى(ضربون)، وإذا جعل مجرى الكلمة النون وحمل عليه الواو فقد صرف ولم يرد منصرفا، وختم اعتراضه فقال إن اعتلال المبرد بشبه(الهمزة، والتاء، والياء، والنون)في بابي(يَعِدُ)و(مَا أُمَيْلِحَ زَيدٌ)قال إن تلك الحروف لا تنصرف إن زيدت في الأسماء المحمولة محمل الفعل المضارع،ولا يقال إن بعضها أولى أوشبيه ببعض، والأصل في سقوط واو تعد في المضارع وفي(أَعِدُ)و(تَعِدُ)الإتباع لاطراد الكلام، لذا هي غير مصروفة إن أنزلتها صدر ما حمل على الفعل المضارع[5].

---

[1]سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 621

[2]الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك " المسمى مهج السالك، إلى ألفية ابن مالك"، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1955، ج 2، ص 304 محل الشاهد ثنتا المضافة إلى حنطل

[3] رمضان عبد التواب: بحوث و مقالات في اللغة، ص 133

[4]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 197

[5]المرجع نفسه، ص 197

الاستدلال بأصول التفكير عند ابن ولّاد

1. المبحث الأول: الاستدلال ببيان العلة
2. المبحث الثاني: الاستدلال بمقتضيات الصناعة النحوية
3. المبحث الثالث: الاستدلال بآراء النحاة

1/ الاستدلال ببيان العلة عند ابن ولّاد

1- 1 لغة

في اللغة علة مصدر من باب(ع، ل، ل)في اللغة تأتي لفظة العلة بكسر العين وفتحها،فأما بالفتح فتأتي على معاني عدة منها: السبب قال الفيروزآبادي"وعلته سببه"[1]أي إن العلة السبب الموجب لشيء أو حكم.

1- 2اصطلاحا

فقد عرفها الشريف الجرجاني بقوله"هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون مؤثرا فيه"[2]حسب القول فإن العلة عنصر خارج يوجب شيئا كأن يوجب عامل حكما نحويا معينا.

1-3 صوف العلة

لعلة تقسيمات في الدرس نلخصها في الجدول الآتي[3]:

النوع	التعليمية	القياسية	الجدلية
المفهوم	زيد مرفوع بغلة الفاعلية في قَدِم زيد	رفع الفاعل لأنه أقوى	علامة رفع الفاعل الضم دون غيره لأنه أقوى الحركات

يمثل هذا الجدول العلل التي تعلل بها أحكامهم و قد وقع المثال على حكم رفع الفاعل.

---

[1]الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، 2005، ص 1035

[2]االشريف الجرجاني: معجم التعريفات، ص 154

[3]خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل في الدرس النحوي بين القديم و الحديث، ص 128

والمتتبع يجد النحاة قبلوا العلة[1] بينما يجد ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى الاكتفاء بالعلل الأول أو التعليمية محتجا بأن العلم بالعلل الثواني لا ينفع ولا جهلها يضر[2] وإلى هذا جنح أبو حيان الأندلسي[3]، بينما سلك المحدثون من الدارسين تأييد التعليل كشوقي ضيف، عباس حسن، مازن المبارك، عبد الستار الجواري[4].

في معرض الكلام يواصل مهنا الكندي فيقول يلحظ أنن العلل الجدلية قد تكون القياسية في جوابك من يسأل عن ارتفاع الفاعل: لأن الضمة الأقوى أعطيت للأقوى.

وعلى حسبه فإن العلة نوعان: مباشرة: يسميها الزجاجي التعليمية كأن ترفع المضارع بالتجرد، وحقيقية: يسميها الزجاجي القياسية والجدلية[5]واعتبارا لتعدد الأحكام النحوية فإنه"لا يمكن القول عن العلة النحويّ إنّها صنف واحد، بل يرى الناظر من بعيد أنّ العلة النحويّة قد قسّمها العلماء صنفين: العلّة المجوّزة والعلّة الموجبة، فمثلًا العرب تقلب الحروف الصحيحة إلى حروف أخرى لعلّة استثقال نطقها من غير سببٍ يوجبُ هذا القلبَ إلّا أنّهم قد استثقلوا هذا النطق. وترتكز العلّة النحويّة على عدّة أمور منها القياس وكثرة الاستعمال وإيثار الخفّة والعوض والعدل والالتباس وطول الكلام والمعنى والتوهّم والاستغناء وغير ذلك"[6]

---

[1] ينظر بكري عبد الكريم: أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، الجزائر، ط 1، 1999، ص 57-58

[2] المرجع نفسه، ص 76

[3] جمال نمر رباح: العلة النحوية بن القدماء و المحدثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 42، 2017، ص 101

[4] المرجع نفسه، ص 102

[5] خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل في الدرس النحوي بين القديم و الحديث، ص 128

[6] جعفر الدندل: التعليل النحوي عند المبرد شرحه و أمثلة توضيحية موقع سطور www. Sotor. com، 2021/12/15، 08:45

1-3 العلة في الدرس النحوي

نقف إذا تتبعنا العلة في الدرس النحوي على مراحل مرت بها في الدرس، إذ بدأت والتي بدأت مع عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي(ت 117هـ)الذي قال عنه ابن سلام الجمحي في الطبقات"ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل"[1] من هذا القول أن العلة أصيلة في اللغة والنحو، والمدروج عليه في كتب النحويين أن تستعمل العلة والتعليل إلا أنن ابن الأنباري خرج هذا التداول فجعل العلة تنظيرية تدخل في أصول النحو، أما التعليل فعمل منهجي يلي التقعيد[2]. كما أن ظهور العلل امتداد لتأثر النحاة بعلماء أصول الفقه والمتكلمين يعتبر ابن جني أول أثبت الصلة بين النحاة والفقهاء وعلماء الكلام، فالعلل النحوية حسبه مزيج بين علل علم الكلام وأصول الفقه، وقد أشار إلى قرب النحو في مسالك علله من الكلام أكثر منه إلى الفقه[3]وقد رده البعض إلى الحرص على صحة المعنى واستقامته حتى صار صنعة لفظية ضمن صنعة النحو[4].

باعتبار العلة مبرر الحكم النحوي فقد تعدد العلل لحكم واحد مثل ابن جني لهذا بقوله"هذه عِشْرِيّ وهؤلاء مسلمي. فقياس ذلك على قولك: عشروك ومسلموك أن يكون أصله عِشروي ومسلموي، فقلبت الواو لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه أحدهما: اجتماع الواو، والياء، سبق أحدهما بالسكون، والآخر أن ياء المتكلم أبدا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان

---

[1] محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، مكتبة المدني، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 14

[2] ينظر محمد سالم صالح: أصول النحو (دارسة في فكر الأنباري)، ص 354-355

[3] عصام الكوسي: النزعة العقلية في النحو العربي، رسالة دكتوراه، جامعة البعث، سوريا، 2016، ص 137

[4] ينظرموفق الدين يعيش أبو علي: شرح المفصل، مطبعة المنيرية، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج 2، ص 31

صحيحا مثل غلاميَ، ورأيت صاحبِي»[1] فهذا بيان من ابن جني لاجتماع علتين توجبان القلب في موضع واحد.

ومن المواضع التي احتج فيها ابن ولّاد بالعلة نعد: استدراكه على سيبويه في قوله في باب(هذا باب ما ينصب في الألف وهو باب الاستفهام)[2]حيث جاء في الكتاب قوله مصنفه بأن في الاسم الذي يلي الاستفهام وجهان[3] ودلالة تسويته أأنت عبدَ الله ضربته أنا زيدا ضربته أن تضمر فعلا بين حرف الاستفهام أضربت عبد الله ضربته؟ وذلك لأن السائل يشك في الاسم بل في الفعل وحرف الاستفهام ليس بعامل فعلى هذا تقدر للفعل ناصبا، ورفع عبد الله أأنت عبدُ الله يعني أن حرف الاستفهام صار حائل بين الاستفهام والاسم الذي وقع عليه ضمير الفعل، ولم يكن سببه، فيخرج عن حكم المخبِر إلى حكم المبتدأ...وعلى قول سيبويه فإنه لاعلة لرفعك أنت غير الابتداء[4] أي إن سيبويه رأى لا مبرر لمن رفع عبدُ الله غير أن تكون خبرا ل(أنت)،وقال المبرد هذا الكلام بقوله أن لا يجوز في عبدُ الله غير الرفع[5]وقد رد ابن ولّاد قوله بأن قال: إن سيبويه لم يقل بالنصب بل جوزه فقط على وجه من قول العرب:(زيدا ضربته)وهو جيد[6] وهذه أولى العلل التي أوردها كما زاد عللا وضمن باقي كلامه فقال عن اعتراض المبرد بوجوب تقدير اعل)وناصب(زيدا)فليس ذلك بواجب وعلته في ذلك بناء الكلام على جملتين تختلف كل منهما بناء عن أختها، فأما الثانية فمبنية على فعل واسم وبُنِيَتِ الأولى كمن الاسم، وعلى هذا فجاز قول المبرد

[1] عثمان بن جني أبو الفتح: الخصائص، ج 1، ص 174

[2] سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 101

[3] المرجع نفسه، ص 101

[4] ينظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 411-412 و 419

[5] ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 64

[6] المرجع نفسه، ص ن

في حال الفعل فقط، ولا حاجة لحرف الاستفهام الذي أوردته وجب أن يعقبه فعل لأن الفعل والاسم خبر في الجملة الثانية(أأنت زيدا ضربته)فتكون جملة (ضربته)خبر ل(أنت) فلم يقع الفعل مبنيا على(أنت)فيكون حرف الاستفهام(الألف)بالفعل أولى، إنما يكون أولى إن كان خبرا بمعنى أن يلي الخبر حرف الاستفهام إن كان فعلا، وأما إن كان خبرا عن اسم آخر وجملة أخرى فهذا غير جائز وإليه ذهب سيبويه، والقول في(ما أنت زيدٌ ضربته) كالقول في أأنت زيدا ضربته[1]

2/ الاستدلال بمقتضيات الصناعة النحوية

عمل ابن ولّاد على النفاذ إلى لب الخصوم بأسلوب حاذق، فهذا النحوي ابن النحوي[2] يحاجج الند ويقنعه بأسلوبه في الطرح فهو ينطلق من المحاورة ثم يرجع المسألة إلى أصلها، ثم يستشهد ويمثل ليختم ببيان غلط الخصم في الصناعة النحوية[3] جاء في كتابه الانتصار في المسألة السابعة(في باب ما)حيث"رأى سيبويه نصب الخبر في التقديم جاء وأورد حجة له قول الفرزدق:

أَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وَ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ »[4]

[1]ينظر ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 64

[2] علي بن يوسف أبو الحسن جمال الدين الفقطي: إنباه الرواة عن أنباء النحاة، ج 1، 99 و جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات النحاة، ج 1، ص 386

[3]إبراهيم بن علي بن محمد عسيري: أصول التفكير النحوي عند ابن ولّاد(ت 332 هـ)في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 200، ص 128

[4] سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 60 و همام بن غالب التميمي الفرزدق: الديوان، ص 223

رد المبرد على سيبويه فقال«إن هذا ليس موضع ضرورة، و لغة الفرزدق النصب في التأخير و نصب الخبر مؤخرا رفعه مقدما »[1].

أخذ ابن ولّاد يجيب المبرد فقال«وأما قول المبرد«إن هذا ليس موضع ضرورة» فلا حجة فيه على سيبويه، إنما هي رواية عن العرب، والمحاجة في مثل هذا على العرب، أن يقول لهم: لِمَ أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتم؟ أو يُكَذب سيبويه في روايته، وهو عنده خلاف هذا الحال، وإذا كان غير مُكذَّب عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة ونحوها معنى إن كان الناقل ثقة»[2]

ورد قول المبرد أن لغة الفرزدق رفع الخبر مؤخرا فكيف ينصب مقدما وقال إنه تعدد رواية وكل من الشاعر والراوية فصيح[3]وهذا كفيل بأن يغنيه عن الاستدلال لأنه يجعل رأيه ينال موضع القبول عند خصمه.

بينما في المسألة الخامسة والعشرين التي عنوانها(هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أسماء الفعل الحادث بل بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت

[1]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 54

[2]المرجع نفسه، ص 55

[3]المرجع نفسه، ص ن

للفعل)[1] وهو الكتاب[2] قال المبرد بأنه قياس على معنيين النهي عن الفعل، وقد يدل على الحض عليه[3]، لرد قول المبرد فقال«الذي يبين فساد ما أتى به محمد أن نبين أولا ما معنى الأمر؟ وما معنى النهي؟ فنقول: إن الأمر هو: ترجيتك المأمور إلى فعل بفعله، ومحاولتك ذلك منه، والنهي: محاولتك أن يترك فعلا، والدليل على ذلك أنك إذا قلت أمرا اضرب أو قم، كان الجواب من المأمور إذا انصاع لأمرك أن يقول أنا أفعل، وإذا نهيت عن شيء كقولك لا تفعل، فالجواب عن ذلك أن يقول: أنا لست أفعل، فجواب الأمر بالإيجاب، وجواب النهي بالنفي»[4]رد ابن ولّاد على هذا فقال«الذي يبين فساد ما أتى به محمد أن نبين أولا ما معنى الأمر؟ وما معنى النهي؟ فنقول: إن الأمر هو: ترجيتك المأمور إلى فعل بفعله، ومحاولتك ذلك منه، والنهي: محاولتك أن يترك فعلا، والدليل على ذلك أنك إذا قلت أمرا اضرب أو قم، كان الجواب من المأمور إذا انصاع لأمرك أن يقول أنا أفعل، وإذا نهيت عن شيء كقولك لا تفعل، فالجواب عن ذلك أن يقول: أنا لست أفعل، فجواب الأمر بالإيجاب، وجواب النهي بالنفي»[5]يواصل كلامه نافيا مذهب المبرد بأن

[1]سيبويه: الكتاب، تح محمد كاظم البكاء، مؤسسة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2015، ج 1، ص 324

[2]المرجع نفسه، ص ن

[3]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 90

[4]المرجع نفسه، ص 90-91

[5]المرجع نفسه، ص 91

الصورة التي عليها كلام سيبويه قد اطردت عن العرب[1]واشتهر أن يستعمل الشيء لأصل ومن ذلك الأمر أو النهي قريب لأص

ل معناه ومن ما ورد عن العرب قولها انته عن كذا جاء في القرآن الكريم﴿انتهوا خيرا لكم ﴾[2] فالآية نهي صريح وإن كان بناءه على شاكلة الأمر، أما من جهة ثانية فقد جاء قوله تعالى﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾[3] ليس نهيا عن الصيد بل أمرا به، وليس يصح القول إنه أمر من حيث النهي، ولا يقال عن النهي إن نهي من حيث الأمر لأنه سيترتب عنه كون المأمور به منها عنه والمأمور منهيا وهذا خطأ[4].

أورد ابن ولّاد مسألة تحت رقم مائة وثلاثة عشر جاء عرضه لمسألة بعنوان(هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع، وفيه علامة التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه)[5]قال عرضا لرأي سيبويه"وذلك قولك للجميع حلفاء وحلفاء واحدة، وطرفاء للجميع وطرفاء واحدة، وبُهمى الجميع وبُهمى[6]واحدة، لما كانت تقع على الجميع ولم تكن كُسر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التأنيث كما

[1]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 91

[2]النساء 171

[3]المائدة 2

[4]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 91

[5] سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام هارون، ج3، ص 596

[6]وتعني صغير الضأن كما تطلق على الشجاع من الرجال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم الوسيط، ص 75

كان الأكثر من ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث ويقع مذكرا مثلا: التمر والبر والشعير وأشباه ذلك»[1]

قال السيرافي معلقا إن الأسماء ذكر سيبويه تذكر للفرد والجمع مذكرا أو مؤنثا ولا يجوز ذكره بعلامة تأنيث، وذلك لأن في بنيتها مانعا لدخول دليل التأنيث وهكذا قول الأغلب ورأى الأصمعي أن تكسر أول اللفظ إذا أردت الفرد فتقول حِلفاء[2]، قال المبرد إن ما عليه الأصمعي خاصة ببعض العوام[3].

4/ الاستدلال بآراء النحاة

الناظر في انتصار ابن ولّاد يجده في متنه استئناسا بآراء نحاة كثر جاءت آراءهم دعما لسيبويه: استدلال مصنفه برأي أبي إسحاق الزجاج في مسألة تحمل ترقيم الثانية ولخمسين وعنوانها(هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده)[4]قال سيبويه«وذلك قولك هذا قائما رجل، لمَّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقَبُحَ أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبُح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت قائم حالا والمبني على الكلام الأول ما بعده ولو حَسُن أن تقول: فيها قائم لجاز قائم رجل، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال: فيها قائم، قيل له: من هو؟ قال رجل أو عبد الله، وقد يجوز على

[1] سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام هارون، ج 3، ص 597

[2] السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج 4،/ ص 323

[3] ينظر ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 241-243

[4] ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 135

ضعفه، وحُمل هذا النصبُ علىجواز: فيها رجل قائما، وصار أُخِّر وجه الكلام فرارا من القبح»[1] وهذا الكلام الآنف ذكره نجد السيرافي قد أورد دليلا له قول ذي الرِّمة:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْفِنا مُسْتَظِلَةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ[2]

فنصب(مستظلة)حالا لأن الحال يجوز تقدمها تأخرها على صاحبها وذلك يمتنع للصفة[3]«هذا قائما رجل، فينصب قائما على الحال لأنه لا يجوز أن يجعل رجلا صفة لقائم، فينصبه على جواز هذا رجل قائما، إلا أنه الوجه لما قدمه، وكذلك فيها قائما رجل، وصدق هذا القياس، ولكنه أجاز مع هذا أن تقول هو قائما رجل، وهذا محال، وقد ناقض فيه؛ لأنه لا يجوز هذا رجل قائما، ويرد هذا وجميع الناس»[4]وهذا الكلام للمبرد.

قال ابن ولّاد لم أره جعل بين الرد وكلام صاحبه غير زيادة حرف النفي، وذلك أنه قال ولا يجوز فزاد(ولا) فقط، ولم يبين من أين امتنع ذلك، وادعى أنه سيبويه يرد كلام نفسه وكذلك جميع الناس، وليس الأمر كما قال[5]أن تفيد بل قصدت فعله يواصل احتجاجه على المبرد بقوله إن كلام المبرد يجوز عند الكوفيين بأسرهم، وليست كلمة سيبويه إلا حكاية عن الخليل في باب المعارف تقع بعد المضمرات من قبيل: هو زيد منطلق عدم الجواز، فالبعض يعرف زيدا خلاف العامة، وأنت بفعلك أحللت المخاطب محل من لا

[1] سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 122

[2] ذو الرمة: الديوان، تح مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1994، ج 2، ص 1024

[3]ينظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج 2، ص 451

[4] المرجع نفسه، ص ن

[5]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 135-136

يعرف فلم يجز ذكرك الحال إذا أردت المعنى، وتقول حين تريد الحال: هو زيد قائما، تريد تنبيه المخاطب على(زيد) وأنت هنا لست تريد زيدا بل فعله، وعلى هذا تحمل جواز قولك هو رجل يفعل كذا أو فاعل، فأنت لم ترد، فجاز لك أن تصفه أو أن تجعله حالا[1] والمتصفح كتاب المبرد أن جوز هذا الكلام في المقتضب[2]

ثم ذكر ابن ولّاد سؤاله الزجاج عن هذا فأجاب الزجاج بعدم الجواز إلا تجعل رجلا على معنى الجولة والشجاعة، وهذا مذهب سيبويه في المعارف إذ قال إن الرجل إن قال: أنا فلانٌ يريد الافتخار جاز أن تأتي الحال بعده، والحال ذاته مع قوله في التذلل والتصغير: أنا عبد الله، آكلا كما يأكل العبيد تساوى هذا التأويل للمعرفة والنكرة[3].

[1]ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 135-136

[2]المبرد: المقتضب، ج 4، ص 286 ص 310 ص 397

[3]ينظر ابن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 136

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

يستعمل ابن ولّاد في رده على المبرد منهجا تحليليا فهو يحلل رد المبرد على سيبويه وينقده.

يستعمل عند أدلة تقوي مذهب سيبويه الذي ينتصر له.

يأتي بنقض لقول المبرد من خلال بيبان ضعف حججه وسقوط الاعتراض بها على سيبويه.

يستعمل النقل بكل مصادره حجة على المبرد في اعتراضاته التي تناقض المسموع المعول عليه في التقعيد.

يستعمل ابن ولّاد الأدلة العقلية ليبين غلط اعتراض المبرد على سيبويه، وإجادة سيبويه فيما ذهب إليه.

تتنوع أصول التفكير النحوي في انتصار ابن ولّاد لسيبويه، وجاءت متنقاة لتبطل ردود المبرد,

قائمة المصادر والمراجع

– القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

الكتب العربية

01 أحمد أحمد بدوي: سيبويه، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، د ط، د ت

02 أحمد بن الحسين بن المرتضى: طبقات المعتزلة، مؤسسة ريفلدقيلزر، بيروت، لبنان، د ط، 1961

أحمد بن العباس اللخمي أبو العباس: الرد على النحاة، تح محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط 1، 1979

03 أحمد بن محمد المعروف بالسمين الحلبي: الدر المصون في الكتاب المكنون، تح أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 3، د ت ، ج 3

أحمد بن محمد بن عبد ربه:

04 العقد الفريد، تح عبد الحميد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983 ، ج 2

05 العقد الفريد، تح عبد الحميد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983 ، ج 3

06 أحمد بن محمد أبو العباس بن ولّاد: الانتصار لسيبويه على المبرد، تح زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1996

07 أيوب بن موسى الحسيني الكفوي أبو البقاء: الكليات معجم المصطلحات و الفروق اللغوية، تح عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1998

إبراهيم أنيس:

08 من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط 3، 1966

09 من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط 6، 1978

إبراهيم عبود السامرائي

10 المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2007

11 المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 2، 2010

إدريس مقبول

12 سيبويه معتزليا حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي، المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة قطر، ط 1، 2015

13 منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 1، 2010

14 امرئ القيس: الديوان، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 5، 2009

15 بكري عبد الكريم: أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، الجزائر، ط 1، 1999

تمام حسان

16 الأصول دراسة ابستمولوجية، للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 2000

17 اللغة بين المعيارية والوصفية والمعيارية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 4، 2000

18 مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر،، ط 1، 2006، ج 1

19 مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 2006، ج 2

20 التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الجزائر، د ط، 2018

جلال الدين السيوطي

21 الاقتراح في أصول النحو، تح محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د ب، ط 1، 2006

22 الاقتراح في علم أصول النحو، تح عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، سوريا، ط 2، 2006

23 الاقتراح ف أصول النحو، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، 2003

24 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركائه، ط 1، 1965، ج 2

25 الحسن بن عبد الله أبو الحسن السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح أحمد سيد مهدلي علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ج 1

26 الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، تح عوض أحمد الفوزي، دار الأمانة، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج 1

27 حسن بن عبد الله بن المرزبان أبو الحسين السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تح طه الزيتي محمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، مصر، ط1، 1955

حسن خميس الملخ:

28 التفكير العلمي في النحو العربي الاستقرار التحليل والتفسير، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2000

29 نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2001

30 نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2000

31 حسن عون: تطور الدرس النحوي، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، مصر، د ط، 1970

32 خالد بن مهنا سليمان الكندي: التعليل النحوي في اللغوي اللغوي العربي بين القدامى والمحدثين، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2007

خديجة الحديثي

33 الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، الكويت، د ط، 1975

34 كتاب سيبويه وشروحه، دار التضامن، بغداد، العراق، ط 1، 1967

35 موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، د ط، 1981

36 رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 2000

37 رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 1982

سعيد الأفغاني

38 أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، ط 2، 1957

39 في أصول النحو، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، د ط، 1987

40 سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، د ط، 1994

41 من تاريخ النحو، دار الفكر، دمشق، سووريا، د ط، د ت

42 السيد زرق الطويل: في علوم لقراءات، دار الفضيلة، مكة، السعودية، ط 1، 1985

43 شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 7، 1968

44 صابر بكري أبو السعود: القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، مكتبة الطليعة، أسيوط، مصر، د ط، د ت

45 صالح بلعيد: في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، الجزائر، ط 2، 2008

46 صالح حوحو: محاضرات في علم النحو، بيت الأفكار، الجزائر، الجزائر، ط 1، 2019

47 صباح علاوي السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في كتاب سيبويه، دار مجدلاوي، عمان،الأردن، د ط، 2011

48 طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء بيروت، المغرب لبنان، ط 2، 2005

49 عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، الجزائر، د ط، 2012

50 عبد الرحمان السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، 1968

51 عبد الرحمان بن إسحق أبو القاسم الزجاجي: مجالس العلماء، تح عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الكويت، ط 2، 1984

52 عبد الرحمان بن عبد الله بهاء الدين بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصرن ط 20، 1980، ج 2 53

عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد أبو بكر: دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، القاهرة، مصر، ط 3، 1992

54 عبد الهادي الفضيلي: مختصر النحو، دار الشروق، جدة، السعودية، ط 7، 1980

55 عبد الواحد بن علي أبو الطبيب اللغوي: مراتب النحويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، 2009

56عبده الراجحي: دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، 1975

57 عثمان بن جني أبو الفتح: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط ، د ت

عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه:

58 الكتاب، تح محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1988، ج 1

59 الكتاب، تح محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1988، ج 2

60 الكتاب، تح محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1988، ج 4

61 الكتاب، تح محمد كاظم البكاء، مؤسسة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2015، ج 1

62 عفاف حسانين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، د ط، 1996

63 علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط 1، 2006

64 علي بن أحمد بن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تح محمود محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ج 7

65 علي بن يوسف أبو الحسن جمال الدين القفطي: إنباه الرواة عن أنباء النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، د ط، 1978

66 علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، المؤسسة العربية للطبع و النشر، بيروت، لبنان، ط 3، 1979

67 علي مزهر محمد الياسري: التفكير النحوي عند العرب أصوله و مناهجه، الدار العربية للمؤسسات، بيروت، لبنان، ط 1، 2003

68 عمرو بن عثمان أبو الحاجب: مختصر المنتهى بشرح العضد، المطبعة الأميرية بولاق، مصر، 1899 م، ج 2

69 عيلان بن عقبة ذو الرمة العدوي: الديوان، تح مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1994، ج 2

70 فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة و النشر و التوزيع، دب، د ط، 1969

71 فخر الدين قباوة: الدليل النحوي في أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للطباعة، الجيزة، مصر، ط 1، 2012

72 القاسم بن الحسين صدر الأفاضل الوارزمي: ترشيح العلل في شرح الجمل، عادل محسن سالم العميري، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، السعودية، ط 1، 1998

73 أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 3، 1979

كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن الأنباري أبو البركات:

74 الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1971

75 الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 2007، ج 2

76 الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د ط، 2009، ج 2

77 نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط 3، 1985

78 مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3، 1970

79 محمد إسماعيل المشهداني: الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، دار غيداء، عمان، الأردن، ط 1، 2013

80 محمد بن إسحاق ابن النديم: الفهرست: تح أيمن سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، بريطانيا، د ط، 2009

81 محمد بن بهدار الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، تح عبد القادر عبد الله ومحمد علي العاني، دار الصفوة للطباعة والنشر، الغردقة، ط 2، 1992، ج 6

82 محمد بن الحسن أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، 2009

83 محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، مكتبة المدني، القاهرة، مصر، د ط، د ت

84 محمد بن عمر فخر الدين الرازي: المحصول في علم اصول الفقه، تح أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 2، 1999، ج 4

85 محمد بن محمد بن طرخام بن أوزلغ الفارابي أبو نصر: القياس الصغير في طريقة المتكلمين، تح رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط 1، 1986، ج 2

محمد بن يزيد أبو العباس المبرد

86 الكامل في اللغة والأدب، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997، ج 3

87 المقتضب،تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان،د ط، د ت، ج 1

88 المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 3، 1994، ج 4

89 محمد بن يوسف أثير الدين أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، تح عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 2010 ،ج 11

90 محمد الخضر حسين: القياس من الخليل إلى ابن جني، المكتبة السلفية ومطبعتها، د ب ، د ط، 1934

91 محمد الخضري الشافعي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 2003

92 محمد الطنطاوي: نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، د ت

93 محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو في المشرق و المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2008

94 محمود حسن الجاسم: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار النمير، دمشق، سوريا، ط 1، 2007

محمد خان

95 أصول النحو العربي، دار علي بن زيد، بسكرة، الجزائر، 2016

96 مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ط، د ت

97 منهجية البحث العلمي، دار علي بن زيد، بسكرة، ط 2، 2015

محمد خير حلواني

98 أصول النحو العربي، دار الأطلسي، الرباط، المغرب، ط 2، 1983

99 أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 2011

100 محمد سالم صالح أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 2006

محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي

101 أصول النحو النظرية والمنهج،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة،السعودية،ط 1، 2019

102 الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، د ن، القاهرة، مصر، د ط، 2000

103النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 2006 104 محمد عبد الكريم الأسعد: الوسيط في تاريخ النحو، دار الشواف، الرياض، السعودية، ط 1، 1992

105محمد عيد: المستوى اللغوي الفصحى واللهجات والنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، 1981

106 محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1987

107 مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي، جامعة محمد الخامس، الرباط، ط 1، 2004

108 مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 1

109 موزة اللقحطاني: أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، الجمعية العمانية للكتاب و الأدباء، مسقط، عمان، ط 1، 2009

110 النابغة الذبياني: الديوان، تح حمدوطماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 2005

111 نادية رمضان النجار: قضايا في الدرس اللغوي، مؤسسة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1999

112 نادية مرابط: علوم اللغة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، الجزائر، د ط، 2011

113 نور الدين علي بن محمد أبو السن الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك"، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1955، ج 2

114 هدى جنات: من مناهج البحث في اللسانيات واللغويات المعاصرة سيبويه والأخفش (الأوسط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، الجزائر، د ط، 2004

115 همام بن غالب التميمي الفرزدق: الديوان، تح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1978

116 ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم الأدباء، تح أحمد فريد رفاعي، دار المأمون، القاهرة،، مصر، د ط، د ت، ج 16

117 يحي بن محمد أبو زكريا الشاوي: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي، دار الأنبار، تكريت، العراق، ط 1، 1990

118 يمنى ظريف الخولي: فلسفة العلم في القرن العشرين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2012

119 يوسف بن سليمان أبو الحجاج الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المغرب، ط 1، 1999، ج 1

الكتب المترجمة

120 أن روبول جاك موشلار: التداولية البوم علم جديد في التواصل، تر سيف الدين الدغوس و عز الدين الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 1، 2003

الكتب الأجنبية

121JEAN Michel Adam: Les textes: Types et prototypes,

Description, Argumentation, explication et dialogueRécit ,Nathan, paris, se, 1997

المعاجم و القواميس

122 أحمد بن فارس أبو الحسين: مقاييس اللغة، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط، 1979، ج 2

123 أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ج 1

124 إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، تح أحمد عبد الغور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 4، 1990، ج 4

125 جمال الدين بن منظور أبو الفضل: لسان العرب، تح محمد علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ت، ج 26

126 جمال الدين بن منظور أبو مكرم: لسان العرب، طبعة بولاق، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1883، مج 8

127 الحسن بن سهل العسكري أبو هلال: الفروق اللغوية، تح محمد إبراهيم سليم، دار العلم و الثقافة، القاهرة، مصر، ط 1، د ت

128 الخليل بن أحمد أبو بكر الفرهودي: كتاب العين، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2002

129 علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د ط، د ت

130 محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، 2005

131 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم الوجيز، طبعة وزارة التعليم، مصر، 1994

132 محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت

133 محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تح محمد عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1964، ج 1

134 محمود بن عمر جار الله الزمخشري: أساس البلاغة، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998 ،ج 2

135 محمد بن علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، تح رفيق العجم محمد دحروج ، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 1، 1996

136 محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس في جواهر القاموس، تح عبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، الكويت، د ط، 1984، ج 21

محمد نجيب سمير اللبدي

137المصطلحات النحوية والصرفية، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1985

138 محمد نجيب سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1987

139 مصطفى قطب سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه(عربي إنكليزي)، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط، 2000

المجلات و الدوريات

140 مبروك بركات: منهج النحاة في انتقاء كلام العرب و دراسته في نظر تمام حسان، مجلة الممارسات اللغوية، قسم الآداب واللغة العربية، جامعة مولود معمري، ع 38، ديسمبر 2016

المقالات

البشير العوني:

141 القياس أصلا من أصول الاستدلال لنحوي عند ابن ولّاد في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، مجلة الباحث، مخبر اللغة العربية، جامعة الأغواط، الجزائلر، مج 11، ع 1، 2019

142 التحليل النحوي عند ابن ولّاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، مجلة العلامة، مخبر اللسانيات النصية و تحليل الخطاب، ع 17، 2018

143 أبوبكر زروقي: حجية الحديث في الدرس النحوي بين القدامى والمحدثين، مجلة المخبر، مخبر أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع 5، مارس 2009

144 جمال نمر رباح: العلة النحوية بن القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 42، 2017

145 منيرة علي صالح آل مناحي: مدخل إلى القياس الأصولي–تعريفة–حجيته–أركانه وشروطه–أقسامه، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة الباحة،القاهرة مصر، مج 11، ع 72، 2016

المطبوعات

146 إلياس بليح: محاضرات في علوم القرآن(المحاضرة الافتتاحية)، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2019–2020

147 بوزيد طبطوب: محاضرات في أصول النحو(السماع ومصادره)،جامعة سطيف 2، سطيف ، 2015–2016

148 نعمان بوطهرة: أصول النحو العربي (السماع أو النقل)، جامعة باتنة، 2018-2019

الرسائل الجامعية

رسائل الماجستير

149 إبراهيم بن علي بن محمد عسيري: أصول التفكير النحوي عند ابن ولّاد(ت 332 هـ)في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 200

150 ليلى شكورة: الاستدلال في منهاج البلغاء، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010-2011

151 محمد بن صالح المالكي: اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2004

أطاريح الدكتوراه

152 الأمين ملاوي: جدل القاعدة و النص قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2009

153 عابدة قرسيف: الاستدلال عند النحاة العرب بين الأسس المعرفية والإشكالات المنهجية، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، 2017-2018

154 عصمت أحمد العجب الأمين: الأدلة النحوية عند ابن ولّاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، رسالة دكتوراه، جامعة الجزيرة، السودان، 2015

155 ليلى جغام: الحجاج في كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2012-2013

156 محمود شرف الدين: التقعيد النحوي بين السماع والقياس، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر، 1968

أيام دراسية

157 فاتح مرزوق: المرحلة التأسيسية للنحو العربي، يوم دراسي اللغة العربية بين نظرية النحو العربي ونظريات البحث اللساني، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2014

المواقع الإلكترونية

158 جعفر الدندل: التعليل النحوي عند المبرد شرحه و أمثلة توضيحية موقع سطور www. Sotor. com،

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بسملة	....
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ –ج
المدخل:مركزية سيبويه في الدرس النحوي(دواعي الانتصار ومسوغات الرد)	18-04
الفصل الأول الاستدلال بالنقل عند ابن ولّاد	
1 مفهوم الاستدلال	28-20
2/ الاستدلال بالنقل عند ابن ولّاد	38-28
الفصل الثاني الاستدلال بالعقل عند ابن ولّاد	
1/ الاستدلال بالإجماع	51 -42
2/ الاستدلال بالقياس	54 -51
3/ الاستدلال بالاستصحاب	57-54
الفصل الثالث: الاستدلال بأصول التفكير النحوي عند ابن ولّاد	
1/ الاستدلال ببيان العلة	64-59
2/ الاستدلال بمقتضيات الصنلعة النحوية	68-64
3/ الاستدلال بآراء النحاة	70 -68
خاتمة	72
قائمة المراجع	91-73
فهرس الموضوعات	92

الملخص

الاستدلال آلية عقلية عمد إليها نحاة العربية لإثبات أحكامهم، لذا تسعى هذه الدراسة البحثية إلى بحث كيفية اعتماد الاستدلال في الترجيح في الخلاف النحوي بين علمي النحو سيبويه في كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد انطلاقا من الإشكال ما مصادر استدلال ابن ولّاد في كتابه الانتصار ل سيبويه على المبرد؟

وقد عولجت الإشكالية بمنهج وصفي في: مدخل وثلاث فصول.

لتخلص الدراسة إلى ما مفاده حسن استدلال سيبويه جعل له صدارة في الدرس النحوي ٠

كما أن ابن ولّاد أجاد عرض أدلته التي فند بها آراء المبرد واحتج بها لسيبويه

Summary

Inference is a mental mechanism that used by many Arabic grammarians scholars to confirm and prove their rules and views, subsequently, this research study intent to test how to adopt inference in weighting in the grammatical dispute among grammatical scholars of Sibawayh in Sibawayh's book al-Intisar by Sibawayh on al-Mubarrad?.

The issue has been treated with a descriptive approach in: an introduction and three .chapters

So, the study has been deduced that Sibawayh's good reasoning made him a priority in the grammar lesson

Furthermore, Ibn Walad excelled in presenting his evidence that is refuted Al-Mubarrad's views and argued them in Sibawayh.